

٦ رسائل في

الشريعة

لفضيلة الشيخ العلامة
عبد الغفر بن عبد الله بن باز

طبعة مشققة ومزودة بالأحاديث الثابتة في تفهيمات وضعيفات لها فيها
على أمهات الشرح محمد ناصر الدين الألباني

الإسلامية

حَقُوقُ الطَّبِيعِ مَحْفُوظَةٌ الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م

رقم الإيداع: ١٣٤٦٦ / ٢٠١٢

الإسلامية للتنمية

جمهورية مصر العربية

ش. الهدي المحمدي - أحمد عرابي

- مساكن عين شمس - القاهرة

تليفون: ٠٠٢٠١٢٨٥١٨٣٤٤٢ - ٠٠٢٠١٢٢٧٤٨٣٢٦٣

تليفاكس: ٠٠٢٠٢٢٩٨٧٦٣٧٧

zahrn_75@yahoo.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المعتني

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا؛ من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ۖ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (١٠٢)

[آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ۖ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (١) [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۖ ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ۖ ﴿٧١﴾﴾ (٧١) [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

□ أما بعد:

فهذه مجموعة قيمة من الرسائل العلمية والدعوية لفضيلة الشيخ العلامة الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمته الله، جمعناها في هذا الكتاب حيث أنها تتعرض لقضية معينة لطالما تناول العلماء معالجتها؛ ألا وهي قضية (الشرعية ومحاسنها).

□ وقد تضمن هذا الكتاب ست رسائل، وهي:

- ١- الشريعة الإسلامية ومحاسنها وضرورة البشر إليها.
- ٢- في ظل الشريعة يتحقق الأمن والحياة للمسلمين.
- ٣- وجوب تحكيم شرع الله ونبذ ما خالفه.
- ٤- نصيحة واجبة لتحكيم شرع الله المطهر.
- ٥- حكم من درس القوانين الوضعية أو تولى تدريسها.
- ٦- يجب تحكيم الشرع في الخاطفين.

□ وكان عملنا في هذا الكتاب كالتالي:

- أولاً: استلنا هذه الرسائل من «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» للشيخ ابن باز رحمته الله، ورتبناها ترتيباً موضوعياً بحسب أهميتها.
- ثانياً: ضبط نص الكتاب ومقابلته على كتاب مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، ط. رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء.
- ثالثاً: عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها من المصحف بذكر اسم السورة ورقم الآية.
- رابعاً: عزو الأحاديث إلى مصادرهما من كتب السنة، فالأحاديث التي في «الصحيحين» العزو إليهما يكفي في الدلالة على صحة الحديث، وما كان في غيرهما قمنا بعزوه إلى مصادره، واستعنا بتحقيقات العلامة الألباني رحمته الله في الحكم على الأحاديث التي وجدنا له أحكاماً عليها.
- وختاماً: فهذا جهد المقل، فما كان من توفيق فمن الله وحده، وما كان من زلل أو خطأ فمن عند أنفسنا ومن الشيطان.
- فنسأل الله أن يغفر لنا ويتجاوز عن زلاتنا، إنه ولي ذلك والقادر عليه، ونسأله سبحانه أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، والحمد لله رب العالمين.

الرسالة الأولى الشريعة الإسلامية ومحاسنها وضرورة البشر إليها^(١)

(١) نشرت ضمن كتاب ندوة المحاضرات لرابطة العالم الإسلامي في موسم الحج عام ١٣٨٦هـ، ص ١٦٢ - ١٨٦. انظر: «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» للعلامة ابن باز رَحِمَهُ اللهُ (٢/ ٢١٦-٢٥٠).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه.

□ أما بعد:

فلما كانت المحاضرات العلمية من خير الوسائل لإيضاح الحقائق، وإبراز محاسن الشيء المحاضر عنه، وبسط الكلام فيه بعض البسط، رأيت أن يكون موضوع محاضرتي هذه الليلة: (الشرعية الإسلامية ومحاسنها وضرورة البشر إليها). وإنما اخترت هذا الموضوع لأهميته العظيمة كما لا يخفى. فإن البحث في الشرعية الإسلامية وما يتعلق بمحاسنها ومصالحها وعنايتها بالعباد، وما يتعلق بالضرورة إليها أمر عظيم، والحاجة إليه شديدة، والتفقه فيه والعناية به من أهم الأشياء، فلأهمية هذا الموضوع، وعظم شأنه، ومسيس الحاجة إلى المزيد من الفقه فيه والبصيرة رأيت أن يكون موضوع المحاضرة. وبهذا يتضح لإخواني المستمعين أن هذه المحاضرة ذات شقين: أحدهما: الشرعية الإسلامية ومحاسنها.. والثاني: ضرورة البشر إليها. وسأتكلم إن شاء الله على الشقين جميعاً.

أما الشق الأول: وهو ما يتعلق بالشرعية الإسلامية ومحاسنها: فمن المعلوم لدى المسلمين ولدى كل من له أدنى علم بالواقع في الأزمان الماضية أن الله جل وعلا بعث الرسل جميعاً عليهم الصلاة والسلام بدين الإسلام من أولهم نوح إلى آخرهم محمد عليهم الصلاة والسلام، بل أبونا آدم عليه السلام كان على الإسلام والقرون

التي كانت بعده إلى أن حدث الشرك في قوم نوح. كلهم كانوا على الإسلام كما قال ابن عباس رضي الله عنهما، ثم حدث الشرك في قوم نوح، بعباده الصالحين؛ ود وسواع ويغوث ويعوق ونسر، فأرسل الله نوحًا عليه الصلاة والسلام إلى قومه لما وقع فيهم الشرك، وكان أول رسول إلى أهل الأرض كما جاءت به الأحاديث الصحيحة عن رسول الله عليه الصلاة والسلام.

فالرسل عليهم الصلاة والسلام جميعًا بعثهم الله من أولهم إلى آخرهم بدين الإسلام، كما قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، فأوضح سبحانه أن الدين عنده هو الإسلام لا دين سواه عنده ﷻ. ثم أكد ذلك سبحانه بآية أخرى، فقال جل وعلا: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]، فبين ﷻ أن جميع الطرق مسدودة إلا هذا الطريق وهو الإسلام، وأوضح ﷻ أن الإسلام هو الدين، الذي يقبل من جاء من طريقه، ومن جاء من غير طريقه لا يقبل، وقال ﷻ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فخاطب هذه الأمة على يد رسوله محمد عليه الصلاة والسلام بأنه أكمل لها الدين، وأتم عليها النعمة، ورضي لها الإسلام دينًا، فدل ذلك على أن دين الإسلام هو دين محمد عليه الصلاة والسلام وهو دين هذه الأمة، كما أنه هو دين الأنبياء الماضين والرسل أجمعين عليهم الصلاة والسلام. ثم أيد ذلك بقوله سبحانه: ﴿﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا نَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾﴾ [الشورى: ١٣]، فخاطب هذه الأمة بأنه شرع لهم من الدين ما وصى

بِه نوحًا.

والذي أوحينا إليك - يعني: يا محمد عليه الصلاة والسلام -. فالله جل وعلا
شرع لهذه الأمة ما وصى به نوحًا من إقامة أمر الإسلام، والاستقامة عليه، والاجتماع
عليه، وما أوحى به إلى محمد عليه الصلاة والسلام؛ من الاستقامة في الدين،
والاجتماع عليه، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾
[آل عمران: ١٠٣]، وبقوله جل وعلا: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا
جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، فعلم بهذا أنه شرع لنا سبحانه ما شرع للأنبياء
الماضين والرسول الأقدمين ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا
إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾
[الشورى: ١٣]، وقال ﷺ: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدْ
أَصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [البقرة: ١٣٠] إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْتُ
لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٣١﴾ وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمْ الدِّينَ فَلَا
تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾ [البقرة: ١٣٠-١٣٢] فبين سبحانه أن إبراهيم وصى ذريته
بالإسلام، وهكذا يعقوب أوصى بنيه بذلك، وذكر عن نوح عليه الصلاة والسلام
أيضا ما يدل على ذلك، فقال جل وعلا في سورة يونس في قصة نوح، أنه قال لقومه:
﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٧٢]. وقال عن موسى أنه قال:
﴿يَقَوْمِ إِن كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَاعْلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤]. وقال عن
بلقيس: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [النمل: ٤٤]
[النمل: ٤٤]، فعلم بهذه الآيات وما في معناها: أن الإسلام هو دين الأنبياء جميعا وهو
دين الرسل جميعا عليهم الصلاة والسلام، وأنه دين الله حقًا، لا دين له سواه، ولا

يقبل من أحد ديناً سواه، وهو الدين الذي أمر الرسل بإقامته، وحقيقته: توحيد الله ﷻ في ملكه وتديره وأفعاله، وفي عبادته سبحانه، وفي أسمائه وصفاته، والانقياد لأمره وقبول شريعته والدعوة إلى سبيله، والاستقامة على ذلك، والاجتماع عليه، وعدم التفرق فيه، وهذا هو الدين الذي أمرنا بإقامته، وأمر الله الرسل، ومن بعدهم بإقامته، كما قال تعالى: ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]، وإقامة الدين معناها: قبوله، والتزامه، وإظهاره، والدعوة إليه، والسير عليه، والثبات عليه، واجتماع على ذلك قولاً وعملاً وعقيدة، وعدم التفرقة في ذلك، وبهذا تجتمع كلمة المسلمين ويتحد صفهم، ويقوى جانبهم ويهاجم عدوهم.

هكذا كان الرسل عليهم الصلاة والسلام كلهم أمروا بأن يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه، ولا يخفى على ذي اللب ما في إقامة الدين والاجتماع عليه وعدم التفرق من قوة المسلمين وتمكنهم من أخذ حقوقهم من أعدائهم، وانتصافهم منهم، وهيبة الأعداء لهم في نفس الوقت؛ لما يشاهدونه من اتحادهم واجتماعهم وإقامتهم دينهم وتعاونهم في ذلك وتواصيهم به.

فالاجتماع والاتحاد والتعاون الصادق على الحق في كل أمة لا شك أنه سر النجاح وطريق الفوز والكرامة في الدنيا والآخرة.

فعلمنا بهذا أن جميع الرسل عليهم الصلاة والسلام كلهم أرسلوا بالإسلام، وكلهم دعوا إلى الإسلام، وكلهم دينهم الإسلام، وكلهم أمروا بإقامة الإسلام، وإقامته كما تقدم إظهاره للناس، ودعوتهم إليه، والاستقامة عليه؛ علماً وعملاً وعقيدة، والاجتماع على ذلك، وذلك بالإيمان بالله وبملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره، وتلقي ما جاء به الرسول الأمين بالقبول والعمل،

والاجتماع على ذلك، والحذر من الخلاف والتفرق، وبهذا يزداد الداخلون في الدين، ويعظمون أمر الدين، ويعظمون الدعاة إليه، ويعرفون صلاحه لكل عصر، وأنه دين حق، من تمسك به أفلح ونجح، وفاز بالعزة والكرامة والاتحاد والقوة والاجتماع مع إخوانه.

فدين نوح وهود وصالح ومن بعدهم من الأنبياء هو الإسلام عقيدة وشريعة. فالعقيدة التي هي الإيمان بالله ورسوله المبعوث في كل وقت بالنسبة إلى القوم المبعوث إليهم هي الإسلام بالنسبة إليهم، وهو إيمانهم بما جاء به رسولهم، وتوحيدهم لرهبهم وانقيادهم للشرع واجتماعهم عليه بالأقوال والأعمال والعقيدة، لكن لكل نبي شريعة، ولكل رسول شريعة كما قال الله جل وعلا: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨] وما ذاك إلا لأن ظروف الناس وأحوالهم وتحملهم للتكاليف وإدراكهم للمقصود يتفاوت كثيرا، فليست عقول الناس في جميع الأزمنة على حد سواء، وليست ظروفهم وأحوالهم وقدرهم على حد سواء، فالله جل وعلا هو العليم بأحوال العباد وهو الخبير بمدى استطاعتهم، وهو العليم بمدى تقبلهم الحق، وبحقيقة العقول التي يحملونها، وهو سبحانه يرسل الرسل في كل وقت، وفي كل أمة بما يليق بذلك الوقت وبذلك الأمة، لأن ذلك هو اللائق بحكمته وعلمه ورحمته وإحسانه ﷻ، فليس قوم نوح في العقول والتحمل والتقبل لما يجيء به الرسول كأمة موسى مثلاً، فبين الناس فروق كبيرة في أوقاتهم وعقولهم، ولغاتهم وعوائدهم، وغير ذلك.

فكان من حكمة الله ﷻ: أن كانت الشرائع وهي الأحكام متنوعة ومتفاوتة، أما الأصل فمتحد الذي هو عبادة الله، وتوحيده، والإيمان به، والإيمان برسله،

والإيمان بملائكته، واليوم الآخر، والكتب، والإيمان بالقدر، والإيمان بإقامة الدين والاجتماع عليه، وإقامة الشريعة، وطاعة الرسول فيما جاء به، هذا أمر متفق عليه بين الرسل عليهم الصلاة والسلام، وهذه أصول اجتمعوا عليها ودعوا إليها، كما قال الله جل وعلا: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

هذه دعوتهم جميعاً يدعون الناس إلى عبادة الله، والتوجه إليه، وتوحيده في العبادة دون كل ما سواه في كل شيء؛ من صلاة وصوم وغير ذلك، وقال ﷺ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ (٢٥) ﴿[الأنبياء: ٢٥]﴾ وقال ﷺ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ (٨١) ﴿فَمَنْ تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (٨٢) ﴿[آل عمران: ٨١، ٨٢]﴾ وقال ﷺ: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ (١٣٦) ﴿[البقرة: ١٣٦]﴾، فعلم بذلك أن الرسل جاءوا بهذا، وأن علينا أن نؤمن بذلك، وأن نقبل ذلك، وألا نفرق بين الرسل في هذه الأشياء، كما قال ﷺ: ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ (١٨٥) ﴿[البقرة: ٢٨٥]﴾.

فلما كانت الشرائع مختلفة متنوعة على حسب حكمة الله، وعلمه بأحوال العباد، وعلى حسب الظروف في الأمم المرسله إليهم الرسل، وأحوالهم وعقولهم،

ومدى تحملهم للشرائع، والتكاليف كانت الشرائع مختلفة، قد يجب في هذه الشريعة ما لا يجب في هذه الشريعة، وقد يحرم في هذه الشريعة ما لا يحرم في هذه الشريعة لحكمة بالغة وأسرار عظيمة اقتضتها حكمة الله وعلمه، وقدرته، وكمال إحسانه وجوده جل وعلا.

وقد يكون بعض التشديد في بعض الشرائع وبعض الآصار والأغلال لحكم وأسرار اقتضت ذلك، وقد يكون من أسباب ذلك عصيان الأمة، التي أرسل إليها الرسول وجرأتها على الله وعدم مبالاتها بأوامره ونواهيه، فيشدد عليهم في التشريع لأسباب ذلك، كما قال ﷺ: ﴿فِظْلَمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ۖ وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: ١٦٠، ١٦١]، فبين سبحانه أنه حرم على بني إسرائيل من اليهود طيبات أحلت لهم بأسباب أعمالهم الخبيثة، ولما كان نبينا محمد عليه الصلاة والسلام هو الخاتم للأنبياء والرسل جميعاً، كانت شريعته أكمل الشرائع وأتمها، لكونها شريعة خاتمة للشرائع، ولكونها شريعة عامة لجميع الأمة إلى يوم القيامة، فلما كان عليه الصلاة والسلام خاتم النبيين، وكان رسولاً عاماً إلى جميع الثقلين، اقتضت حكمة الله سبحانه أن تكون شريعته أوفى الشرائع وأكملها وأتمها انتظاماً لمصالح العباد في المعاش والمعاد، فهو عليه الصلاة والسلام خاتم الأنبياء والمرسلين، كما قال تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وتواترت الأحاديث عن رسول الله عليه الصلاة والسلام بأنه خاتم النبيين، وهذا أمر - بحمد الله - مجمع عليه، ومعلوم بالضرورة من دين الإسلام. وقد أجمع المسلمون على أن من ادعى النبوة بعده فهو كافر كاذب يستتاب، فإن تاب

وإلا قُتل كافرًا. والله ﷻ قد أرسله إلى الناس كافة بإجماع المسلمين أيضًا، وقد دلت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية أنه عليه الصلاة والسلام رسول الله إلى الجميع، إلى العرب والعجم، والأحمر والأسود، والجن والإنس هو رسول الله إلى الجميع من حين بعثته عليه الصلاة والسلام إلى أن تقوم الساعة، كما يدل على ذلك قوله جل وعلا: ﴿قُلْ يَتَأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ [الأعراف: ١٥٨]، فعلق الله جل وعلا الهداية على اتباعه والإيمان به، فعلم أن لا هداية ولا إيمان إلا من طريق اتباع محمد عليه الصلاة والسلام والسير على منهاجه بعد ما بعثه الله.

قال ﷺ: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١] أمر الله نبيه ﷺ أن يقول للناس: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]، فعلم أنه لا طريق إلى محبة الله ومغفرته إلا باتباعه عليه الصلاة والسلام، وقال جل وعلا: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ: ٢٨] - يعني إلى الناس كافة - . وقال جل وعلا: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]، فأخبر جل وعلا أنه نذير للعالمين، والعالمون: هم جميع الناس، وقيل: إنه القرآن، وقيل: إنه الرسول، وكلاهما حق، فهو نذير للعالمين والقرآن نذير للعالمين. فهو نذير، وكتابه نذير للعالمين للمخلوقات كلها العقلاء المكلفين من الجن والإنس.

وفي الصحيحين عن جابر رضي الله عنه، قال: قال النبي الكريم عليه الصلاة والسلام:

«كان النبي يبعث إلى قومه خاصة، ويبعث إلى الناس عامة»^(١). وفي صحيح مسلم عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، أن النبي عليه الصلاة والسلام، قال: «والذي نفسي بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أهل النار»^(٢). وهذا أمر معلوم من دين الإسلام بالضرورة أنه رسول الله إلى الجميع، إلى اليهود والنصارى، والعرب والعجم، وجميع أجناس بني آدم، وجميع الجن، من أجاب دعوته وسار في سبيله، فله النجاة والسعادة والعاقبة الحميدة، ومن حاد عن سبيله، فله الخيبة والندامة والنار، كما قال جل وعلا:

﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ١٣﴾ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ١٤﴾ [النساء: ١٣، ١٤]. وقال عليه السلام: ﴿وَمَا أَنْتُمْ إِلَّا رُسُلُ اللَّهِ فَاذْكُرُوا اللَّهَ وَأَنْتُمْ لَهُ خَائِدُونَ﴾ [الحشر: ٧]. وقال النبي الكريم عليه الصلاة والسلام: «كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى» قيل: يا رسول الله، ومن يأبى؟ قال: «من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى»^(٣). وما ذلك إلا لأن رسالته عامة وهو خاتم النبيين، لهذا كله كانت شريعته أكمل الشرائع وكانت أمته خير الأمم، كما قال جل وعلا: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]. وقال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فأخبر سبحانه أنه أكمل لهذه الأمة دينها، والأديان السابقة كل واحد مكمل

(١) أخرجه البخاري (٣٣٥)، ومسلم (١١٩١).

(٢) أخرجه مسلم (٤٠٣).

(٣) أخرجه البخاري (٧٢٨٠).

بالنسبة إلى الرسول الذي أرسل به، والقوم الذين أرسل إليهم إكمالاً يناسبهم ويليق بظروفهم وأحوالهم، أما بالنسبة إلى هذه الأمة فقد أكمل لها الدين في جميع المعاني، وجعله ديناً صالحاً لجميع ظروفهم، وأحوالهم، وغناهم، وفقيرهم، وحربهم، وسلمهم، وشدتهم ورخائهم، وفي جميع أصقاع الدنيا، وفي جميع الزمان إلى يوم القيامة.

وقد أردت أن أذكر شيئاً يسيراً من محاسن هذه الشريعة وأسرارها العظيمة. أما الاستقصاء فلا يخفى على من له أدنى علم أنه لا يمكن أن يستقصى أحد محاسن هذه الشريعة، كيف يستطيع أحد أن يحصي فضائلها وهي شريعة من حكيم عليم، قد علم كل شيء فيما مضى، وفيما يأتي إلى يوم القيامة، وهو العالم بأحوال عباده، وأسرار تشريعه ﷺ، ولكن حسب طالب العلم أن يذكر شيئاً من محاسن هذه الشريعة، فالله جل وعلا، قال: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ إِنَّهُمْ لَنُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٩﴾﴾ [البجائية: ١٨، ١٩].

أخبر الله ﷻ أنه جعل نبيه محمداً عليه الصلاة والسلام على شريعة من الأمر، والمعنى: على طريقة بينة واضحة ظاهرة من الأمر - أي: من الدين القويم وهو دين الإسلام -، ثم قال: فاتبعها - أي: الزمها وتمسك بها -، وهو أمر له عليه الصلاة والسلام، وأمر لجميع الأمة بذلك، فالأمر له أمر لنا، إلا ما دل الدليل على تخصيصه به عليه الصلاة والسلام، ثم قال: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾﴾ [البجائية: ١٨]. يحذر سبحانه من اتباع أهواء الناس، وكل من خالف الشريعة فهو من الذين لا يعلمون، ثم بين جل وعلا أن الناس لن يغنوا عنه من الله شيئاً، يعني: لو مال

إليهم واتبع أهواءهم والله يعصمه من ذلك، فلن يغنوا عنه من الله شيئاً. فالأمر بيد الله وهو القادر على كل شيء جل وعلا، فلا يمنع أحد رسوله عليه الصلاة والسلام مما أَرَادَ الله به من عزة ونصر، فالمقصود من هذا بيان أن النصر والتأييد بيده ﷺ، وأنه كفيل بنصره وتأنيده، وتبليغ رسالته، وأن الناس مهما كانوا من قوة وكثرة، فلن يغنوا عنه من الله شيئاً، فلا وجه للميل إليهم واتباع أهوائهم، وهذا من باب التحذير وإلا فالرسول ﷺ معصوم من اتباع أهوائهم، فالله قد عصمه وصانه وحماه وأيده، ولكن المقصود تعليمنا وإرشادنا أن السعادة والنجاة والقوة والعزة والسلامة في اتباع الشريعة، والتمسك بها، والدعوة إليها، والحفاظ عليها، والشريعة في اللغة العربية: الطريقة الظاهرة البينة الموصلة إلى النجاة، وتطلق الشريعة في اللغة العربية أيضاً على الطريق الموصول إلى الماء، وما ذلك إلا لأنه يوصل إلى الحياة، كما قال جل وعلا: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، فالشرائع التي جاء بها الأنبياء عليهم الصلاة والسلام طرق ظاهرة بينة واضحة لمن تأملها، توصل من استقام عليها، واتبعها وأخذ بها إلى النجاة والسعادة، والحياة الطيبة الكريمة في الدنيا والآخرة، فشريعة نبينا عليه الصلاة والسلام أفضلها وأكملها، وليس فيها آصار ولا أغلال قد وضع الله عن هذا النبي، وعن أُمته الآصار والأغلال فلله الحمد والمنة شريعة سمحة، كما قال في الحديث الصحيح: «بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ»^(١). وقال عليه الصلاة والسلام: «إِنَّ هَذَا الدِّينَ يَسِرُّ وَلَنْ يَشَادَ هَذَا الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلِبَهُ»^(٢). وقال لما بعث معاذاً وأبا موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إلى اليمن: «يسرا ولا تعسرا، وبشرا ولا تنفرا، وتطاوعا

(١) أخرجه أحمد (٢٦٦/٥)، وصححه العلامة الألباني في «الصحيح» (٢٩٢٤).

(٢) أخرجه البخاري (٣٩).

ولا تختلفا»^(١). فهذه الشريعة: شريعة التيسير، وشريعة المسامحة، وشريعة الرحمة والإحسان، وشريعة المصلحة الراجحة، وشريعة العناية بكل ما فيه نجاة العباد وسعادتهم، وحياتهم الطيبة في الدنيا والآخرة.

فالله جل وعلا بعث نبينا وإمامنا محمداً عليه الصلاة والسلام بشريعة كاملة منتظمة للمصالح العاجلة والآجلة، فيها الدعوة إلى كل خير، وفيها التحذير من كل شر، وفيها توجيه العباد إلى أسباب السعادة والنجاة في الدنيا والآخرة، وفيها تنظيم العلاقات بين العباد، وبين ربهم، وبين أنفسهم تنظيمًا عظيمًا حكيمًا، وأهم ذلك وأعظمه ما جاءت به الشريعة العظيمة الكاملة من إصلاح الباطن، وتوجيه العباد إلى ما فيه صلاح قلوبهم واستقامتهم على دينهم، وإيجاد وازع قلبي إيماني يزعمهم إلى الخير والهدى، ويزجرهم عن أسباب الهلاك والردى، فالله ﷻ أمر الناس في كتابه الكريم بما فيه صلاح القلوب وإصلاح البواطن.

وعنيت الشريعة بهذا أعظم عناية، وفي الأحاديث الصحيحة عن رسول الله ﷺ من ذلك ما يشفي ويغني، وما ذلك إلا لأن صلاح الباطن واستقامة القلوب وطهارتها هو الأصل الأصيل والركيزة العظيمة لإصلاح العبد من جميع الوجوه، وتأهيله لتحمله الشريعة، وأداء الأمانة، وإنصافه من نفسه، ولأدائه الحق الذي عليه لإخوانه، فكل عبد لا يكون عنده وازع قلبي من إيمان يزعه إلى الخير، ويزجره عن الشر، لا تستقيم حاله مع الله، ولا مع العباد، ولهذا جاءت الآيات القرآنية الكريمة بالحث على خشية الله وخوفه، ومراقبته، ورجائه، ومحبته، والتوكل عليه سبحانه،

(١) أخرجه البخاري (٣٠٣٨)، ومسلم (٤٦٢٣).

والإخلاص له والإيمان به، وعلق سبحانه على ذلك المغفرة والجنة والرضا والكرامة، لماذا؟ لأن العبد إذا استقام قلبه على الإخلاص لله ومحبته، والإيمان به، وخشيته، والتوكل عليه، ومراقبته في جميع الأحوال، إذا استقام قلب العبد على هذا سارع إلى أوامر الله وتقبل توجيه ربه وتوجيه رسوله عليه الصلاة والسلام بكل انشراح، وبكل رضا، وبكل طمأنينة من دون قلق ولا ضعف، بل يستقبل ذلك بقوة وارتياح وانبساط، كما قال جل وعلا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ [المُلْك: ١٢]، يحثهم سبحانه في هذا على أن يخشوه جل وعلا، ويعظموه، ويراقبوه، وقال ﷺ: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ﴾ [الرحمن: ٤٦]، وقال ﷺ: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ [٤] أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ ﴿[الزمر: ٢، ٣]، وقال ﷺ: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [١٤] [غافر: ١٤]، وقال ﷺ: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [١١٠] [الكهف: ١٨]. وكل هذه آيات مكية يوجه الله بها العباد إلى الإخلاص له، والإيمان به، وخشيته، ورجائه ﷻ، ويقول الله ﷻ: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [٢٣] [المائدة: ٢٣]، ويقول جل وعلا: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤]، ويقول سبحانه: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]، ففي هذه الآيات حثُّ الناس على محبة الله، واستحضار عظمته، والتوكل عليه، والتفويض إليه، فالعبد إذا عرف الله حق المعرفة بأسمائه وصفاته وعظيم حقه، وتوكل عليه وفوض إليه أمره واعتمد عليه، مع مسارعته إلى الأخذ بالأسباب والعمل بها، فالمتوكل قد فوض أمره إلى الله، واعتمد على ربه ﷻ، وسارع إلى فعل الأوامر، وترك النواهي، والأخذ بالأسباب والعناية بها؛ حتى يؤدي الواجب

على أكمل وجه عن إخلاص لله، وعن محبة له واعتماد عليه، وعن ثقة به ﷺ، وقال ﷺ: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمَ حُرْمَتَ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ، عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [الحج: ٣٠]، وقال ﷺ: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمَ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢]. هذا كله يورث القلوب وازعًا عظيمًا من تعظيم شعائر الله، ومن تعظيم حرمان الله، حتى يكون عند العبد وازع من قلبه، ودافع من خشيته، وحافز من إيمانه إلى أداء الواجبات، وإلى ترك السيئات، وإلى الإنصاف من نفسه، وإلى أداء الأمانة أداء الحق الذي عليه لأخيه.

ثم إنه ﷺ مع ذلك كله شرع للناس عبادات تصلهم بالله، وتقربهم لديه، وتزكيهم، وتقوي في قلوبهم محبته، والتوكل عليه، والأنس بمناجاته، وذكره، والتلذذ بطاعته ﷺ، شرع لهم الطهارة من الحدث الأصغر والأكبر لما في ذلك من استشعار تعظيم الذي شرع هذه العبادة، التي بها تطهيرهم من ذنوبهم، وتطهيرهم من أحداثهم، وتنظيفهم وتنشيطهم على العمل، وجعل هذه الطهارة مفتاحًا للصلاة التي هي أعظم عبادة وأكبر عبادة بعد الشهادتين، وشرع لهم الصلاة في أوقات معينة خمسة وكانت في الأصل خمسين، فالله جل وعلا قد لطف بعباده، ويسر ورحم، فجعلها خمسًا بدل خمسين، وكتب لهم سبحانه أجر الخمسين، وجعلها في أوقات متعددة؛ حتى لا يغفل العبد عن ذكر ربه، وحتى لا ينسى ربه.

الفجر في أول النهار بعد قيامه من النوم، وعند فراغ قلبه يقبل على آيات الله وسماعها، ويستمع للإمام في صلاة الفجر وهو يقرأ جهراً وينتفع بذلك، ويبدأ نهاره بذكر الله وطاعته ﷺ، فيكون في هذا عون له على ملاحظة حق الله، وعلى تعظيم حرمان الله في صحوته، وفي أعماله، وفي بيعه وشرائه، وغير ذلك، ثم يجيء وقت

الظهر، فيعود إلى الصلاة، وإلى الذكر، وإلى العبادة، وإن كان هناك غفلة زالت بعوده إلى هذه العبادة، ثم كذلك العصر بينما هو قد اشتغل بأعمال داخلية أو خارجية، فإذا الوقت الآخر قد حضر فينتبه، ويرجع إلى ذكر الله وطاعته ﷻ، ثم يأتي المغرب، ثم يأتي العشاء فلا يزال في عبادة، وذكر فيما بين وقت وآخر يذكر فيها ربه، ويحاسب فيها نفسه ويجاهدها لله ويتقرب إليه بالأعمال التي يحبها الله ﷻ.

وشرع له مع ذلك عبادات أخرى بين هذه الأوقات، كصلاة الضحى وراتبة الظهر والمغرب والعشاء والتهجد بالليل، إلى أنواع من العبادات والصلاة والأذكار والاستغفار والدعاء تذكره بالله، وتعينه على طاعته، وذكره ﷻ هذا كله من فضله جل وعلا، وعظيم إحسانه، ثم جعل تعالى لهذه الصلاة نداءً عظيمًا على رءوس الأشهاد؛ ليتضمن تعظيم الله سبحانه بالتكبير والشهادة له بالوحدانية، ولنبه بالرسالة، وفيه الدعوة إلى هذه الصلاة بقوله: حي على الصلاة حي على الفلاح، ثم التكبير لله، ثم الشهادة له بالوحدانية ﷻ، فجعل أصل الدين الذي هو الإقرار بالشهادتين دعوة للصلاة ونداء لها، فالعباد يتبهن بهذا الذكر، وبهذا النداء في بيوتهم، وفي مضاجعهم، وفي مراكبهم، وفي كل مكان ينهون لهذه العبادة، ولحق الله وعظمته بهذا النداء العظيم، الذي لا يسمعه شجر ولا مدر، ولا شيء إلا شهد لصاحبه يوم القيامة، كما جاء بذلك الحديث الشريف عن رسول الله ﷺ، ثم شرع الله للناس أيضًا الزكاة، وجعلها حقًا في أموالهم، يربط الأغنياء بالفقراء ويصلهم بهم، وفي ذلك فوائد كثيرة منها: مواساة الفقراء، والإحسان إليهم، ومنها: مواساة أبناء السبيل، ومنها: مواساة المؤلفات قلوبهم وتقوية إيمانهم ودعوتهم إلى الخير، ومنها: مساعدة مالكي الرقاب على العتق، وفك الأسارى، ومنها أيضًا: مساعدة الغارمين

على قضاء ديونهم، ومنها: مساعدة الغُزاة على الجهاد في سبيل الله، فهي حق عظيم في المال يزكي صاحبه وينمي ثروته ويرضي ربه، والله مع هذا يخلفه عليه ﷺ بأحسن خلف مع هذه الفوائد العظيمة، قال ﷺ: ﴿ إِنَّمَا أَصَدَقْتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: ٦٠]. ففي هذه الفريضة وفي هذا الحق شكر الله ﷻ على نعمه وتقرب إليه ﷻ بأداء هذا الحق، والإنفاق من المال طاعة لله وإخلاصاً له، وتقرباً إليه جل وعلا، ومع ذلك في نفس الوقت فيه إحسان للعباد، ومواساة لهم، ومساعدة على كل خير.

أما الصوم فكلكم يعلم ما فيه من الخير العظيم، والمصالح الكبيرة التي منها: تطهير النفس من أشرها وبطورها، وشحها، وبخلها، وكبرها، ومن ذلك: أن الصائم يعرف بالصيام حاجته وضعفه، وشدة ضرورته إلى ما أباح الله له من الطعام والشراب وغيرهما، ومنها: تذكير العبد بإخوانه الفقراء والمحاييج؛ حتى يواسيهم، ويحسن إليهم، ومنها: تمرين العبد على مخالفة الهوى، وتعويده الصبر على ما يشق على النفس إذا كان في ذلك طاعة ربه ورضاه، فالصائم في الصيام يخالف هواه، ويجاهد نفسه، ويعودها الصبر عما يوافق هواها من مأكّل ومشرب ومنكح في طاعة ربه ومولاها ﷻ.

وفي الصوم من الفوائد والحكم والأسرار ما لا يحصيه إلا الله ﷻ، وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «كل عمل ابن آدم له الحسنه بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف، يقول الله ﷻ: إلا الصيام فإنه لي وأنا أجزي به، إنه ترك شهوته وطعامه وشرابه من أجلي، للصائم فرحتان؛ فرحة عند فطرته، وفرحة عند لقاء ربه، ولخلاف

فم الصائم عند الله أطيب من ريح المسك»^(١).

والأحاديث في فضله وعظم شأنه كثيرة.

أما الحج ففيه من الفوائد العظيمة من الصلة بالله، والتقرب إليه، ومفارقة الأوطان والأهل والعشيرة لأداء هذه الفريضة العظيمة وزيارة البيت العتيق ما لا تحيط به العبارة، فإنه في هذه العبادة يركب الأخطار، ويقطع الفيافي والقفار، ويشق الأجواء، يرجو رحمة ربه، ويخاف عقابه ﷻ، فما أحرأه بالشواب الجزيل، والأجر العظيم من المولى الكريم ﷻ، أما ما شرع الله سبحانه في هذه العبادة من: الإحرام والتلبية، واجتناب كثير من العوائد، وكشف الرجل رأسه، وخلع الثياب المعتادة، والطواف بالبيت، والسعي بين الصفا والمروة، والوقوف، بعرفات، ورمي الجمار، والتقرب إلى الله سبحانه بذبح الهدايا، إلى غير ذلك مما شرع الله في الحج فمما شهدت العقول الصحيحة والفطر المستقيمة بحُسْنِه، وأنه لا حكمة فوق حكمة من شرعه وأمر به عباده.

يضاف إلى ذلك ما في الحج من اتصال المسلمين بعضهم ببعض، وتشاورهم في كثير من أمورهم، وتعاونهم في مصالحهم العاجلة والآجلة، واستفادة بعضهم من بعض، إلى غير ذلك من الفوائد، فكل ذلك شاهد للذي شرعه بأنه سبحانه أرحم الراحمين، وأحكم الحاكمين، وكل ذلك من جملة منافع الحج، التي أشار إليها سبحانه بقوله: ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ﴾ [الحج: ٢٨]، فالحج مؤتمر إسلامي عظيم، وفرصة للمسلمين ينبغي أن يستغلوها في شتى مصالحهم، وأن يستفيدوا منها لأمر

(١) أخرجه البخاري (١٩٠٤)، ومسلم (٢٧٦٢).

دنياهم وأخراهم، فنسأل الله أن يوفقهم لذلك، وأن يجمع كلمتهم على الهدى إنه خير مسئول وأكرم مجيب.

وقد سبق لنا أن ذكرنا أن الله جل وعلا أمر الرسل بإقامة الدين، فالرسل بُعثوا لإقامة الدين، ونبينا محمد ﷺ هو أكملهم في ذلك وهو إمامهم وسيدهم وخاتمهم بُعث لإقامة الدين أيضًا، فهذه العبادات وهذه التوجيهات، من الله ﷻ كلها لإقامة الدين، وأن يكون عندك وازع إيماني يحملك على أداء الواجبات، ومعاملة إخوانك بأحسن المعاملات، وعلى إنصافهم وأداء حقوقهم، وعلى أداء الأمانة في كل شيء، والرجوع إلى الله في كل شيء؛ حتى تكون عبدًا ممثلًا سائرًا على الوجه، الذي شرعه الله، لا تتبع هواك، ولا تقف عند حظه.

ومما يتعلق بما تقدم قول النبي عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح: «ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت، فسد الجسد، كله ألا وهي القلب»^(١). فأخبر عليه الصلاة والسلام أن صلاح العبد بصلاح قلبه، فمتى صلح قلبه؛ استقام العبد مع الله ﷻ، ومع العباد، ومتى خُبث القلب وفسد، خُبث العبد وفسدت حاله، وهذا يبين لنا ما تقدم من أن هذه الشريعة عنيت عناية عظيمة بأسباب إصلاح القلوب.

وقال عليه الصلاة والسلام: «إن الله لا ينظر إلى صوركم، ولا إلى أموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم»^(٢). فبين عليه الصلاة والسلام أن موضع النظر من ربنا ﷻ: القلب والعمل، أما مالك وبدنك، فلا قيمة لهما، وليس محل النظر إلا

(١) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (٤١٧٨).

(٢) أخرجه مسلم (٦٧٠٨).

إذا استعملت مالك وبدنك في طاعة ربك، وإنما محل النظر قلبك وعملك، فإذا استقام قلبك على محبة الله، وخشيته، ومراقبته، والإخلاص له؛ استقامت أعمالك واستقام أمرك، وإن كانت الأخرى؛ فسدت حالك، وفسد عملك ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ثم إن هذه الشريعة العظيمة أيضاً نظمت العلاقات بين الأسرة في نفسها، أسرة الإنسان وقرباته بما شرع الله من صلة الرحم والمواثيق، والتعاون فيما بين الأسرة؛ حتى تكون مرتبطة متعاونة على ما يرضي ربنا ﷻ، متحابّة فيما بينها، هذا من رحمته وإحسانه جل وعلا أن جعل بين ذوي القربات صلة خاصة تصل بعضهم ببعض، وتجمع بعضهم إلى بعض، وتربط بعضهم ببعض، فشرع صلة الرحم وحث على ذلك، وتوعد على ترك ذلك، فقال النبي الكريم عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح: «لا يدخل الجنة قاطع»^(١) - يعني: قاطع رحم-، وقال جل وعلا في كتابه العظيم: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ ۚ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَرَهُمْ ۚ﴾ [محمد: ٢٢-٢٣].

وفي الحديث أيضاً: «من أحب أن يبسط له في رزقه وينسأ له في أجله فليصل رحمه»^(٢). وهكذا شرع العلاقات الطيبة بين المسلمين في جميع المعاملات، فجعلهم إخوة يتحابون في الله، ويتعاونون على الخير في جميع المجالات. وهذه أعظم صلة، وأعظم رابطة بين المسلمين، الرابطة الإسلامية، والأخوة الإيمانية وهي أعظم رابطة وهي فوق رابطة القرابة، والصداقات، وكل رابطة بين الناس، فالرابطة

(١) أخرجه البخاري (٥٩٨٤)، ومسلم (٦٦٨٤).

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٦٧)، ومسلم (٦٦٨٧).

الإسلامية، والأخوة بين المسلمين فوقها، فالله ﷻ جعل المسلمين فيما بينهم إخوة، وأوجب عليهم أن يحب بعضهم لبعض الخير، ويكره له الشر، وأن يكونوا فيما بينهم متحابين متناصحين متعاونين، حتى يكونوا كتلة واحدة، وجماعة واحدة وصفاً واحداً، وأمة واحدة ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢].

ويقول جل وعلا: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٧١]، ويقول ﷻ: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، فيأمرهم بالاجتماع والاعتصام بحبل الله وهو دينه سبحانه.

ويقول ﷻ: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢]، فبين ﷻ أن الواجب على الجميع أن يتعاونوا على البر والتقوى، وأن يكونوا أولياء، لا غل بينهم، ولا حقد، ولا حسد، ولا تباغض، ولا تقاطع، لكن أولياء يتناصحون ويتعاونون على الخير. وهذا هو التضامن الإسلامي، الذي يدعو إليه كل مسلم، وكل مخلص لدينه، وكل مؤمن، وكل محب للإسلام.

فالتضامن الإسلامي هو: التعاون على البر والتقوى، والتواصي بالحق، والتناصح في الله، والتكافل، والتكاتف على كل ما فيه صلاح المسلمين، ونجاحهم، وحفظ حقوقهم، وإقامة كياناتهم، وصيانتهم من شر أعدائهم، هذا هو التضامن، وهذا هو التعاون أن يكون المسلمون حكومات وشعوباً متعاونين على البر والتقوى،

متناصحين في الله متحابين فيه، متكاتفين على كل ما يقيم دينهم، ويحفظ كيانهم، ويوحد صفوفهم، ويجمع كلمتهم، وينصفهم من عدوهم، ويورثهم العزة والكرامة، فبهذا الاجتماع وهذا التعاون يحميهم الله من شر أعدائهم ومكائدهم، ويجعل لهم الهبة في قلوب الأعداء لاجتماعهم على الحق، وتعاونهم، وتكاتفهم، وتناصرهم على دين الله، مخلصين لله، قاصدين وجهه الكريم، لا لغرض آخر، كما قال ﷺ: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن نَّصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ [محمد: ٧]، وقال ﷺ: ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَءَاتَوْا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ] وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [الحج: ٤٠، ٤١]، فهو ﷺ علق نصرهم وحفظهم وحمايتهم بنصرهم دينه، واجتماعهم على دينه، وتعاونهم، واعتصامهم بحبل الله ﷻ.

فبالتضامن الإسلامي والتعاون الإسلامي كل خير، وكل عزة في الدنيا والآخرة للمسلمين إذا صدقوا في ذلك، وتعاونوا عليه.

ومن محاسن هذه الشريعة أيضًا أن جعلت المؤمن أخا المؤمن، ينصح له ويحب له الخير، يأمره، وينهاه عن المنكر، ويعينه على الخير، ويمنعه من الشر، كما قال النبي الكريم عليه الصلاة والسلام: «لا يؤمن أحدكم؛ حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»^(١). وقال جل وعلا: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠]، فالمؤمن أخو المؤمن يعينه على الخير، ويدعوه إليه، وينهاه عن الشر، ويأخذ على يديه، كما قال النبي الكريم عليه الصلاة والسلام: «انصر أخاك ظالمًا أو

(١) أخرجه البخاري (١٣).

مظلوماً» قالوا: يا رسول الله نصرته مظلوماً فكيف أنصره ظالماً؟ قال: «تمنعه من الظلم فذلك نصره»^(١). فنصر الظالم منعه والأخذ على يديه.

فالمسلمون إذا قاموا بهذا، وتعاونوا عليه؛ حصل لهم الخير العظيم والعزة والكرامة، وجمع الكلمة، وهيبة الأعداء، والعافية من مكائدهم.

ومن محاسن هذه الشريعة أيضاً أنها جعلت للمعاملات بين المسلمين نظاماً حكيماً يتضمن العدل والإنصاف، وإقامة الحق فيما بينهم من دون محاباة لقريب، أو صديق، بل يجب أن يكون الجميع تحت العدل، وتحت شريعة الله؛ لا يُحابي هذا لقربته، ولا هذا لصداقته، ولا هذا لوظيفته، ولا هذا لغناه أو فقره، ولكن على الجميع أن يتحروا العدل في معاملاتهم من الإنصاف، والصدق، وأداء الأمانة، كما قال جل وعلا: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ ءَلَّا تَعْدِلُوا ءَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]، وقال جل وعلا: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ أي: بالعدل ﴿شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ ؕ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ أَن تَعْدِلُوا﴾ [النساء: ١٣٥].

وقال جل وعلا: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا﴾ [الأنعام: ١٥٢] فالله ﷻ شرع للجميع أن يتعاملوا بالعدل والإنصاف، وأن يقيموا الحق فيما بينهم على طريق العدل والقسط من دون محاباة لزيد، أو عمرو، أو صديق أو قريب أو كبير أو صغير.

(١) أخرجه البخاري (٢٤٤٣).

ومن محاسن هذه الشريعة وعظمتها وصلاحها لكل أمة، ولكل زمان ومكان أن علّق ﷺ معاملاتهم على جنس العقود وجنس البيع وجنس الإجارة، ونحو ذلك من دون أن يحدد لهذه العقود ألفاظاً معينة خاصة؛ حتى يتعامل كل قوم، وكل أمة بما تقتضيه عوائدهم، وعُرفهم، ومقاصدهم ولغتهم، وما يقتضيه النظر في العواقب، فجعل لمعاملاتهم عقوداً، شرعها لهم ﷺ ولم يحدد ألفاظاً، بل جعلها مطلقة، كما شرع لهم في أنكحتهم وطلاقهم ونفقاتهم ودعواهم وخصوماتهم نظاماً حكيماً يتضمن الإنصاف والعدل، وأن تراعى في ذلك العوائد، والعُرف، والاصطلاحات، والبيئات، والمقاصد، والظروف، والأزمنة والأمكنة في حدود الشريعة كاملة؛ حتى لا يقضي على أحد بغير حق، فقال جل وعلا: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، فأطلق العقود، وقال جل وعلا: ﴿وَاحْلَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وقال جل وعلا: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْحَمْنَ أَجْرَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]، وجاءت الأحاديث عن رسول الله عليه الصلاة والسلام فيما يتعلق بالمساقاة والمزارعات والشركات، والجعالات، والضمانات، والأوقاف، والوصايا والنكاح، والطلاق والرضاع، وغير ذلك بما يطابق ما جاء به القرآن الكريم.

وهذه الأنظمة التي جاء بها القرآن، وصحت بها السُّنة أنظمة واضحة بينة، يستقيم عليها أمر العباد، وتصلح لهم في كل زمان ومكان، ولا تختلف عليهم، بل يكون لهؤلاء عرفهم في بيعهم وشرائهم، ونكاحهم وطلاقهم، وأوقافهم ووصاياهم، وغير ذلك حتى لا يربط هؤلاء بهؤلاء ولا هؤلاء بهؤلاء، كما قال جل وعلا تنبيهاً على هذا المعنى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣] - يعني: بالمتعارف -.

وقال النبي ﷺ في حديث خطبته العظيمة في حجة الوداع: «ولهن عليكم - أي للزوجات - رزقهن - أي: كسوتهن - بالمعروف» (١). وقال جل وعلا: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ (١٥) [الإسراء: ١٥] لإقامة الحجة، وقطع، المعذرة.

وقال ﷺ: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَلَةُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْنَهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾ (١١٥) [التوبة: ١١٥] وقال ﷺ: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكُّوْنَ﴾ (١٤٤) [النحل: ١٤٤]، فبين ﷺ أنه لا بد من بيان، ولا بد من إقامة حجة؛ حتى لا يؤخذ أحد إلا بعد إقامة الحجة عليه.

وقد ذكر ابن القيم رحمه الله في هذا المعنى في كتابه: «إعلام الموقعين» فصلاً عظيماً، بين فيه أن الشريعة راعت عوائد الناس، ومقاصدهم، وعرفهم ولغتهم؛ حتى تكون الأحكام والفتاوى على ضوء ذلك، فقد يكون عُرف هذه البلدة، وهذا الإقليم غير عُرف الإقليم الآخر، والبلدة الأخرى.

وقد يكون لهذا الشخص من النيات والمقاصد ما ليس لشخص آخر، ويكون لهؤلاء من العوائد ما ليس للآخرين، وقد تكون أزمان لا يليق أن يفعل فيها ما يليق أن يفعل في الزمن الآخر، كما كانت الدعوة في عهد النبي ﷺ في مكة غير حالها في المدينة لاختلاف الزمان والمكان، والقوة والضعف، وهذا من عظيم حكمة الله جل وعلا، ورعايته لأحوال عباده، فقد يقصد بعض الناس بالفاظ البيع والهبة ما يقصد به آخرون معنى آخر، أو عقداً آخر، وهكذا في الطلاق والإجارة، وغير ذلك، وهكذا بعض الأزمان قد يسوغ فيها ما لا يسوغ في أزمان أخرى، ومثل لذلك بأمثلة منها

(١) أخرجه مسلم (٣٠٠٩).

إقامة الحد في أرض العدو إذا وجد من بعض الغزاة ما يوجب الحد في أرض العدو، فقد نهى النبي ﷺ عن إقامة الحد في أرض العدو. لماذا؟ لأنه قد يغضب، ويستولي عليه الشيطان، فيرتد عن دين الإسلام لذلك، ولقربه من العدو.

ومن ذلك عام المجاعة، فإذا كان عام مجاعة واشتدت الحال بالناس لا ينبغي القطع في هذه الحالة للشارق إذا ادعى أن الذي حمله على ذلك الضيق والحاجة وعدم وجوده شيئاً يقيم أوده ويسد حاجته؛ لأن هذا شبهة في جواز القطع، والحدود تدرأ بالشبهات.

ولهذا أمر عمر رضي الله عنه وأرضاه في عام الرمادة بعدم القطع، وحكم بذلك رضي الله عنه وأرضاه لهذه الشبهة. وهكذا تعتبر العواقب، كما قال الله سبحانه: ﴿فَاعْتَرِوْا يُتَأُولَىٰ الْأَبْصَرِ﴾ [الحشر: ٢]، وقال تعالى: ﴿فَأَصْبِرْ إِنَّ الْعَقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [هود: ٤٩]، وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدَوًّا بَغِيْرَ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨]، فلا بد من رعاية العواقب، ولهذا ذكر ابن القيم رحمه الله، أن الإنسان إذا كان أمره بالمعروف في بعض الأحيان، قد يفضي إلى وجود ما هو أنكر من المنكر، الذي يريد أن ينهى عنه، فإنه لا يجوز له أن ينهى عن المنكر في هذه الحالة إذا كان إنكار المنكر يفضي إلى ما هو أنكر منه وأشد، فإنك في هذه الحالة لا تنكره؛ لئلا يقع ما هو أنكر منه، وهذا من باب مراعاة العواقب.

فإذا كان إنسان مثلاً يشرب الخمر، ولكنك إذا نهيته عن ذلك، ومنعته عن ذلك، ومنعته منه، اشتغل بقتل الناس فحينئذ يكون ترك الإنكار عليه أولى، لأن شرب الخمر أسهل من كونه يتعدى على الناس بالقتل، والمقصود: أن الواجب الرعاية للعواقب كما تُراعى عوائد الناس، وظروفهم، وأحوالهم، ومقاصدهم،

ونياتهم في عقودهم وتصرفاتهم فيما بينهم، وفي إقامة الحدود، وفي الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر يُراعى في ذلك تحصيل المصالح، ودرء المفاسد، وتحصيل المصلحة الراجحة بتفويت المصلحة المرجوحة، وتعطيل المفسدة الكبرى بارتكاب المفسدة الصغرى عند العجز عن تفويتها جميعاً، هذه أمور عظيمة جاءت بها هذه الشريعة الكاملة، ولا شك أن ذلك من محاسنها، ويجب على ولاية الأمور، وعلى كل من له تصرف في أمر الناس أن يراعوها من قاضي، ومفتٍ، وأمير، وغيرهم، هذا كله من محاسن هذه الشريعة العظيمة.

ومن محاسنها أيضاً أنها جعلت للناس الحرية في الكسب، والأخذ، والعطاء؛ فيكتسب المسلم، ويأخذ ويعطي في حدود الشريعة، كما قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، له غنم ما أخذ وعليه غرمه، كما قال النبي عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح: «لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بحزمة حطب على ظهره، فيبيعها فيكف بها وجهه خير له من سؤال الناس أعطوه أو منعوه»^(١). فحث على الكسب، وبيّن أنه خير من سؤال الناس.

ولما سئل عليه الصلاة والسلام أي الكسب أطيب، قال: «عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور»^(٢). وقال عليه الصلاة والسلام: «ما أكل أحد طعاماً أفضل من أن يأكل من عمل يده وكان نبي الله داود يأكل من عمل يده عليه الصلاة والسلام»^(٣).

فالشريعة الإسلامية حبذت الكسب والعمل، ودعت إلى الكسب والعمل

(١) أخرجه البخاري (١٤٧١).

(٢) أخرجه أحمد (٤٦٦/٣)، وصححه العلامة الألباني في «صحيح الجامع» (١٠٣٣).

(٣) أخرجه البخاري (٢٠٧٢).

وجعلت العامل أحق بكسبه وماله، وحرمت على الإنسان دم أخيه وماله وعرضه إلا بحق. وهذا كله من محاسن هذه الشريعة وعظمتها أنها صانت أموال الناس، وأعراضهم، كما صانت أبشارهم، ودماءهم، وأمرتهم بالكسب وحثتهم عليه، كما قال النبي الكريم عليه الصلاة والسلام: «أحرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز، فإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت لكان كذا أو كذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان»^(١). خرج مسلم في صحيحه، ولو ذهبت أذكر ما يتعلق بعظمة هذه الشريعة، ومحاسنها، ورعايتها لمصالح العباد في أمر المعاش والمعاد، لطال بنا المقام كثيرًا، ولكن هذه إشارة قليلة تكفي اللبيب في التعرف على عظمة هذه الشريعة، ورعايتها لأحوال العباد، ومصالحهم في الحاضر والمستقبل.

ومن ذلك أيضًا ما جاء في هذه الشريعة من الأمر بالتوبة؛ لأن فيها إصلاح الماضي، والعافية من شره، وقد كان من توبة بعض الماضين قتل النفوس، فرحم الله هذه الأمة، وجعل توبتهم الندم والإقلاع، والعزيمة على عدم العودة إلى السيئة، مع رد المظالم إلى أهلها، هذا من إحسان الله، ورحمته جل وعلا لهذه الأمة، وهذا من محاسن هذه الشريعة أن جعلت لك أيها الإنسان فرجًا ومخرجًا من ذنوبك وسيئاتك بالتوبة النصوح والاستغفار، والرجوع إليه ﷺ: والعمل الصالح، ومن تأمل هذه الشريعة في مواردها ومصادرها، ونظر ما جاءت به من الأحكام العظيمة العادلة، والإحسان إلى الخلق، ورعاية الفقراء والمحاويج، والصغار والكبار، وغيرهم حتى البهائم اعتنت بها الشريعة، وحرمت ظلمها، والتعدي عليها، عرف أنها شريعة من

(١) أخرجه مسلم (٦٩٤٥).

حكيم حميد، خبير بأحوال عباده، عليم بما يصلحهم، وعُرف أيضًا أنها من الدلائل القاطعة على وجوده ﷺ، وكمال قدرته وحكمته وعلمه، وعلى صدق رسوله محمد ﷺ، وأنه رسول الله حقًا وهكذا من نظر فيما جاءت به الشريعة من رعاية في أحوال العباد أغنيائهم وفقرائهم، ملائكتهم وعمالهم، حكامهم ومحكوميتهم، أفرادهم وجماعاتهم، قد راعتهم جميعًا، وجعلت لهم أحكامًا مبنية على المصلحة، والعدالة، والإنصاف، والإحسان، والرحمة، فهذه الشريعة كلها مصالح، كلها حكم، كلها هدى، كلها عدل، وكل شيء خرج من العدل إلى الجور، ومن المصلحة إلى العبث، ومن الرحمة إلى ضدها، فليس من الشريعة في شيء، وإن نُسب إليها بالتأويل، كما ذكر معنى ذلك العلامة ابن القيم رحمه الله، فالشريعة كلها رحمة وعدل وحكمة، وكلها رعاية لمصالح العباد بعيدة عن العبث والظلم والمشقة، ومن تأمل ما تقدم؛ عرف ما أردته في الشق الثاني من عنوان هذه المحاضرة، وهو أن البشر في أشد الضرورة إلى هذه الشريعة لما اشتملت عليه من المصالح العظيمة، وأنها راعت مصالح العباد في المعاش والمعاد، وهيات لهم السبل، التي توصلهم إلى النجاة والسعادة، وبين ﷺ في كتابه أن شريعته صراط مستقيم، صراط واضح ومنهج قيم، من استقام عليه؛ نجا، ومن حاد عنه؛ هلك، ومن تأمل هذا حق التأمل؛ عرف أن هذه الشريعة كسفينة نوح ﷺ، من ركبها؛ نجا، ومن تخلف عنها؛ غرق، فهكذا هذه الشريعة العظيمة من تمسك بها واستقام عليها؛ نجا، ومن حاد عنها؛ هلك ولا حول ولا قوة إلا بالله. وبذلك يتضح للبيب أن العباد جميعًا في أشد الضرورة إلى هذه الشريعة، لما فيها من حل مشاكلهم، ولما فيها من أحكام عادلة، ولما فيها من التوسط بين الاشتراكية الإلحادية الماركسية المنحرفة، وبين الرأسمالية الغاشمة الظالمة، فهي وسط في كل

شيء، وسط في اقتصادها، بين اشتراكية الملحين وماديتهم، وبين الرأسمالية الغاشمة، التي لا حدود لها، فهي وسط بين طرفين، عدل بين جورين، وكذلك وسط في جميع أمورها؛ لا تطرف في غلو، ولا تطرف في جفاء، بل هي وسط في شأنها كله هذه الشريعة العظيمة وسط في الإنفاق والإمساك، لا إسراف وتبذير، ولا إمساك وتقتير، بل هي وسط بين ذلك، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٩]، وكما قال سبحانه في صفات عباد الرحمن: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧]، فمن تأمل هذا الأمر وعني به؛ عرف أنها دين ودولة، ومصحف وسيف، عبادة وحسن معاملة، جهاد وأعمال صالحة، إنفاق وإحسان وطاعة لله ﷻ والرسول ﷺ، توبة من الماضي، وعمل للمستقبل، فيها كل خير، فهي جمعت خير الدنيا والآخرة، لا يجوز أن يفصل ديننا عن دنيانا، ولا دنيانا عن ديننا، بل ديننا ودنيانا مرتبطان ارتباطاً وثيقاً في هذه الشريعة، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]، فهي حاكمة على الناس كلهم، على الأمراء وغير الأمراء، على الأفراد وعلى الجماعات، عليهم جميعاً أن يكونوا تحت حكمها، وتحت سلطانها في كل شيء، ومن زعم فصل الدين عن الدولة، وأن الدين محله المساجد والبيوت، وأن للدولة أن تفعل ما تشاء وتحكم بما تشاء فقد أعظم على الله الفرية، وكذب على الله ورسوله وغلط أقبح الغلط، بل هذا كفر وضلال بعيد- عياداً بالله من ذلك-، بل جميع العباد مأمورون بالخضوع لأحكام الشريعة وتشريعاتها في العبادات وغيرها، ويجب على الدولة أن تكون منفذة لحكم الشريعة

سائرة تحت سلطانها في جميع تصرفاتها، وعلى هذا سار النبي الكريم عليه الصلاة والسلام، وسار أصحابه الكرام رضي الله عنهم وأرضاهم، وسار عليه أئمة الإسلام بعد ذلك في كل شيء وقد جعل الله هذه الشريعة روحاً ونوراً وحياة للناس، وبهذا تعرف أنك في أشد الضرورة إلى هذه الشريعة، وأن البشر كلهم في ضرورة إليها؛ لأنها الحياة، ولأنها النور، ولأنها الصراط المستقيم المفضي إلى النجاة وما عداها فظلمة وموت وشقاء، قال الله جل وعلا في كتابه العظيم: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢]، فجعل من خرج عن الشريعة ميِّتًا، وجعل من هُدي إليها حيًّا، وجعل من أبى الشريعة في ظلمة، وجعل من وفق لها في فوز وهدي، وقال جل وعلا: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]، فجعل الاستجابة لله ولرسوله حياة، وجعل عدم الاستجابة موتًا، فعلم أن هذه الشريعة حياة للأمة وهي سعادة للأمة، ولا حياة لهم، ولا سعادة بدون ذلك، وقال ﷺ: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، فجعل سبحانه ما جاء به محمد عليه الصلاة والسلام روحاً للعباد تحصل به حياتهم ونوراً تحصل به بصيرتهم ونجاتهم، وسيرهم على الصراط المستقيم، فهذه الشريعة روح للأمة، بها حياتها وقيامها ونصرها، وهي أيضاً نور لها تدرك به أسباب نجاتها، وتهتدي به إلى الصراط المستقيم، والصراط المستقيم هو: الطريق الواضح، الذي من سار عليه؛ وصل إلى النجاة ومن حاد عنه؛ هلك.

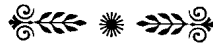
وقال ﷺ: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَوةً

طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٩٧﴾ [النحل: ٩٧]، فبين سبحانه أن من عمل العمل الصالح عن إيمان، أحياء الله حياة طيبة سعيدة، وفي هذا إشارة إلى أن حياة الكفار الذين حادوا عن الشريعة ليست حياة طيبة، بل حياة خبيثة، حياة مملوءة بالهموم والغموم والأحزان والمشاكل العظيمة، والفتن الكثيرة، فهي حياة تشبه حياة البهائم، ليس لأهلها هم إلا شهواتهم وحظهم العاجل، فهي حياة من جنس حياة البهائم، بل أسوأ وأضل، لكونهم لم يتفكروا بعقولهم، التي ميزوا بها عن البهائم، كما قال جل وعلا: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٤]، وقال جل وعلا: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ﴾ [محمد: ١٢]. هذه حياة من حاد عن الشريعة حياة في الحقيقة هي شبيهة بالموت لعدم إحساسهم بالواجب، وعدم شعورهم بما خُلِقُوا له، وهي حياة في ذاتها تشبه حياة البهائم لكون البهيمة لا هم لها إلا شهواتها وحظها العاجل، فهكذا الكافر المعرض عن الشريعة ليس له هم إلا شهواته وحظه العاجل، ولهذا شبه الله أهل الإيمان والهدى بالمبصرين والسماعين، وشبه من حاد عن الشريعة بالأعمى والأصم، وشبه من وفق إلى الشريعة بالحي، وشبه من خالف الشريعة بالميت، وبهذا نعرف أيها الإخوة أن هذه الشريعة، حياة البشر وسعادة البشر ونجاة البشر في الدنيا والآخرة، وأنهم في أشد الضرورة إلى اعتناقها والتزامها والتمسك بها؛ لأن بها حياتهم ونصرتهم ونجاتهم وسعادتهم في الدنيا والآخرة، ولأن فيها الحكم بينهم بالحق وإنصاف مظلومهم من ظالمهم، ولهذا كانت هذه الشريعة العظيمة أعظم شريعة وأكمل شريعة، وكان البشر في أشد الضرورة إلى أن يعتنقوها ويلتزموها، ولا حل لمشاكلهم، ولا سعادة لهم أبداً، ولا

نجاة للمسلمين مما وقعوا فيه اليوم من التفرق والاختلاف والضعف والذل إلا بالرجوع إليها، والتمسك بها، والسير على تعاليمها ومنهجها.

وأسأل الله ﷻ أن يوفقنا جميعاً للفقهِ فيها والعمل بها، وأن يهدينا جميعاً وسائر عبادِه للأخذ بها، والسير على ضوئها، والاهتداء بنورها إنه جواد كريم، كما أسأله ﷻ أن يصلح ولاية المسلمين جميعاً، وأن يوفقهم للتمسك بهذه الشريعة والعمل بها، والتحاكم إليها والحكم بها في كل شيء، وأن يعيذنا وإياهم من بطانة السوء، ومن دعاة الضلال إنه على كل شيء قدير، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



الرسالة الثانية في ظل الشريعة يتحقق الأمن والحياة للمسلمين^(١)

(١) محاضرة ألقى بمقر رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة بتاريخ ١٧/١١/١٣٩٩هـ. انظر: «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» للعلامة ابن باز رَحِمَهُ اللهُ (٢/٢٥٨-٢٧٦).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على عبده ورسوله، وخيرته من خلقه، وأمينه على وحيه، نبينا وإمامنا وسيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه، ومن سلك سبيله، واهتدى بهداه، إلى يوم الدين.

□ أما بعد:

فلقد رغبت إلي الرابطة مشكورة في أن أشارك بإلقاء محاضرة في هذا المكان، وعرضت علي عناوين كثيرة، فاخترت منها هذا العنوان الذي سمعتم وهو: «في ظل تطبيق الشريعة الإسلامية يتحقق الأمن والحياة الكريمة للمسلمين» ولا ريب أن هذا العنوان: عنوان صالح وصادق. ولهذا اخترته، وأسأل الله ﷻ أن يحقق للمسلمين الأمن في الدنيا والآخرة، والحياة الكريمة في الدنيا والآخرة، وأن يعيذنا جميعاً من مضلات الفتن، ونزغات الشيطان.

فأقول - والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم-: إن الله ﷻ خلق الثقلين؛ ليعبد وحده لا شريك له، وأمر جميع العباد من الجن والإنس بعبادته التي خلَقُوا لها، قال جل وعلا: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ٥٦﴾ مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطِيعُونِ ٥٧﴾ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ٥٨﴾ [الذاريات: ٥٦-٥٨]. وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ٢١﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ

يَهْمُ مِنَ الشَّعَرَتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾ [البقرة: ٢١، ٢٢].

فَبَيَّنَ ﷺ أَنَّهُ خَلَقَ الثَّقَلَيْنِ؛ لِيَعْبُدُوهُ وَحْدَهُ، وَأَمْرَهُمْ بِهَذِهِ الْعِبَادَةِ، وَقَالَ فِي ذَلِكَ: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ ﴿٢١﴾ [البقرة: ٢١]؛ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ فِي عِبَادَتِهِ سُبْحَانَهُ تَقْوَى كُلِّ مَا يَضُرُّهُمْ، وَاسْتِجْلَابَ كُلِّ مَا يَنْفَعُهُمْ.

والتقوى هي: اتقاء محارم الله، وأسباب غضبه، واتقاء كل ما يضر في الدنيا والآخرة، وذلك بطاعة الله ورسوله، وهي عبادته ﷺ، فَإِنَّ الْعِبَادَةَ هِيَ: تَوْحِيدُ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا، وَطَاعَتُهُ بِفِعْلِ أَوْامِرِهِ، وَتَرْكُ نَوَاهِيهِ، كُلُّ هَذَا يُسَمَّى عِبَادَةً، وَكُلُّهُ يُسَمَّى طَاعَةً، وَكُلُّهُ يُسَمَّى تَقْوَى، فَمَنْ عَبَدَهُ سُبْحَانَهُ وَأَخْلَصَ لَهُ الْعِبَادَةَ، وَأَطَاعَ أَوْامِرَهُ، وَتَرَكَ نَوَاهِيَهُ، فَقَدْ اتَّقَاهُ ﷺ، وَمَنْ اتَّقَاهُ فَقَدْ وَعَدَهُ سُبْحَانَهُ الْخَيْرَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَتَفْرِيحَ الْكَرُوبِ، وَتَيْسِيرَ الْأُمُورِ وَالرِّزْقَ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ.

وَبِهَذَا يَعْلَمُ أَنَّ عِبَادَتَهُ ﷺ، وَتَقْوَاهُ جَلَّ وَعَلَا هِيَ: سَبَبُ الْأَمْنِ وَالْخَيْرِ وَالسَّعَادَةِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. وَأَنَّ الْكُفْرَ بِهِ وَالْإِشْرَاقَ بِهِ، وَمَعْصِيَتَهُ هِيَ: سَبَبُ الْهَلَاكِ وَالشَّقَاءِ وَالْخَوْفِ وَالضَّلَالِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَقَدْ أَرْسَلَ الرَّسُلَ ﷺ، وَأَنْزَلَ الْكِتَابَ لِلدَّعْوَةِ إِلَى هَذِهِ الْعِبَادَةِ، وَالْأَمْرِ بِهَا، وَبَيَّنَّ مَا رَتَّبَ عَلَيْهَا مِنْ أَنْوَاعِ السَّعَادَةِ وَالْخَيْرِ، قَالَ جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ ﴿٣٦﴾ [النحل: ٣٦]، فَأَبَانَ ﷺ بِهَذَا أَنَّ مَنْ اتَّبَعَ الرَّسُلَ وَصَدَّقَهُمْ، فَلَهُ السَّعَادَةُ وَالْهَدَايَةُ وَالْخَيْرُ الْعَظِيمُ، وَمَنْ كَذَّبَهُمْ فَلَهُ الْعَاقِبَةُ الْوَخِيمَةُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَقَدْ أَخْبَرَنَا سُبْحَانَهُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ عَنْ عَوَاقِبِ الْمُكَذِّبِينَ، وَأَنَّهُمْ صَارُوا

إلى أنواع العذاب في الدنيا وفي الآخرة. قال جل وعلا: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ﴾ (١٣) [الأعراف: ١٣٠]، وقال في آية أخرى: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ فَمِنْهُمْ مَن أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُمْ مَن أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُمْ مَن خَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ وَمِنْهُمْ مَن أَغْرَقْنَا وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِن كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ (٤٠) [العنكبوت: ٤٠]، وقال عز وجل: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ (٣٠) [الشورى: ٣٠]، وقال سبحانه: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩] وقال جل وعلا: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِي الْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ يُذَوِّبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِّنَ اللَّهِ مِن وَّاقٍ﴾ (٢١) [غافر: ٢١].

وقال جل شأنه: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (٤١) [الروم: ٤١].

فأشار سبحانه في هذه الآيات إلى عقوبة المكذبين، وأنهم عُوِّجِلُوا بالعقوبة في الدنيا، مع ما لهم في الآخرة من العذاب الأليم.

ولكن الله سبحانه رفع عن هذه الأمة العذاب العام، رحمة منه لعباده ﷺ، كما قال جل وعلا: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (١٠٧) [الأنبياء: ١٠٧]، ومن ذلك أن الله رحمهم فلم يعذبهم العذاب العام، كما جرى على الأمم الكثيرة قبلهم، كعاد وثمود، وقوم لوط وغيرهم.

أما هذه الأمة فقد رحمها الله، فلم يعاقبها بالعقوبات العامة، ولكنه أصاب من

أصاب منها بالعقوبات الخاصة، وأوضح جل وعلا أن من اتقاه واستقام على أمره، فإنه ﷺ يهبه من فضله: تفريج الكروب، وتيسير الأمور، والرزق العظيم، والجنات والكرامة، كما قال جل وعلا: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢، ٣]، ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا ۖ﴾ [الطلاق: ٤]، ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَكْفِرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُعْظِمْ لَهُ أَجْرًا ۖ﴾ [الطلاق: ٥].

فبين ﷺ أن من اتقاه حصل له الخير العظيم، وذلك بتكفير السيئات، وتفريج الكروب، وتيسير الأمور، وإعظام الأجر، والرزق من حيث لا يحتسب، كما وعد سبحانه المتقين بحصول الفرقان، الذي يميز به بين الحق والباطل مع الفوز بالجنة والنجاة من النار، في قوله ﷺ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٩]. وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّتِ النَّعِيمِ﴾ [القلم: ٣٤]، فالمتقي لله هو العابد لله سبحانه، المستقيم على أمره، المطبق لشريعة ربه في نفسه، وفي غيره حسب طاقته، بفعل الأوامر، وترك النواهي، وإنما يصاب من يصاب بالمكارة والضيق العاجل والآجل، والعذاب الشديد بإعراضه عن أمر الله، وعدم تطبيقه لشريعته سبحانه، وإخلاله بشيء من أوامره، أو ارتكابه شيء من محارمه ﷺ، فيصاب بشيء من ذلك عقوبة له؛ إما عاجلاً وإما آجلاً.

لهذا يقول جل وعلا في موضع آخر من كتابه الكريم: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى ءَامَنُوا وَأَتَّقُوا لَفَنَحْنَاهُمْ بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٦]، ويقول جل وعلا: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١]، ويقول جل

وعلا: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٥].

فالله جل وعلا يبتلي عبادة بأسباب ما يقع منهم من خلل في أوامره، أو نواهيه، يبتليهم بأشياء فإن صبروا وبادروا بالتوبة والإصلاح، وعالجوا الأوضاع بالرجوع إلى أمر الله، والتوبة مما حصل منهم من تضييع أمر الله، أو ركوب محارم الله؛ أصلح الله حالهم، واستقاموا، ورد لهم ما كان شاردًا وأصلح لهم ما كان فاسدًا، وأعطاهم بعد الخوف أمنًا، وبعد الذل عزًا، وإن استمروا في طغيانهم، وضلالهم، وما وقعوا فيه من إصرار في تضييع أمر الله، وركوب محارمه، ابتلاهم بأنواع العقوبات.

ولهذا قال جل وعلا - فيما ذكر عن نبيه وخليفه إبراهيم عليه الصلاة والسلام -: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٨١]، ثم فصل القضية، فقال: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]، فأبان سبحانه: أن أهل الشرك هم أهل الخوف، وهم أولى بالخوف، وعدم الأمن؛ لأنهم أشركوا بالله وظلموا عباد الله، وتعدوا حدوده، فصاروا أولى بالخوف، وعدم الأمن، ولهذا لا أمن لهم، فهم مهددون بالعقوبة، والنقمات في سائر الأوقات، قال جل وعلا: ﴿وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ [الرعد: ٣١] فهم لا يزالون في أنواع البلايا والمحن والنقمات بأسباب كفرهم وضلالهم، وعنادهم للحق، واستكبارهم عن طاعة الله ﷻ، أما أهل الإيمان والتقوى، فلهم الأمن العاجل والآجل، والذين آمنوا ووحدوا الله، وأخلصوا له العبادة، واستقاموا

على أمره، ولم يلبسوا إيمانهم بظلم، المعنى: ولم يخلطوا إيمانهم بظلم - أي: بشرك-. واللبس أي: الخلط، ﴿أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]، جاء في الحديث الصحيح: أن الصحابة رضي الله عنهم وأرضاهم، لما نزلت هذه الآية، جاءوا النبي ﷺ، وجثوا عنده على الركب، وقالوا: يا رسول الله، نزلت آية لا نطيقها. من هو الذي لا يلبس إيمانه بظلم؟ فقال عليه الصلاة والسلام: «ليس هو الظلم الذي تعنون»، ألم تسمعون إلى قول العبد الصالح: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣] إنما هو الشرك^(١). فبين لهم عليه الصلاة والسلام: أن الظلم الذي يمنع الأمن والاهتداء مطلقاً: هو الشرك بالله ﷻ، والكفر به ﷻ.

وبهذا يعلم أن من أشرك بالله، وكفر به، لا أمن له، ولا هداية له في الدنيا والآخرة، بل هو ضالّ مضل في الدنيا والآخرة، وعاقبته وخيمة: عاقبته النار مع ما له في الدنيا من أنواع العقوبات والنقمات، وما يحل به من أنواع الكوارث، وقد يستدرج الكافر والعاصي، ويملي لهما؛ حتى تكون عقوبتهما أكثر، وحتى يكون جزاؤهما أشد وأغلظ، قال جل وعلا: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ﴾ [إبراهيم: ٤٢]، فقد يؤجل للإنسان عقوبته، ويملي له، ثم تكون عقوبته بعد ذلك أكثر وأشد وأعظم.

وقال سبحانه: ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمُ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ﴾ [الأنعام: ٤٤].

فإذا سلم العبد من أنواع الظلم: ظلم الشرك، وظلم المعاصي، وظلم العباد في

(١) أخرجه البخاري (٦٩١٨)، ومسلم (٣٤٢).

أنفسهم، أو أموالهم، أو أعراضهم. إذا سلم من هذه الأنواع الثلاثة، حصل له الأمن الكامل، والاهتداء الكامل في الدنيا والآخرة.

أما إن سلم من الظلم الأكبر وهو الشرك، ولكن بقي معه شيء من الظلم الأصغر وهو ظلم العباد، وظلمه لنفسه بالانغماس في المعاصي، فإن هذا يكون معه أصل الأمن ومعه أصل الهداية، وأصل النجاة من الخلود في النار، ولكنه على خطر في دنياه وفي آخره، على خطر من العقوبات في الدنيا وفي الآخرة، فليس له أمن كامل ولا اهتداء كامل، بسبب ما معه من أنواع المعاصي، وظلم العباد.

وبهذا يعلم أن تطبيق الشريعة، والعناية بذلك واستكمالها، من أعظم أسباب كمال الأمن، وكمال الهداية وكمال السلامة والحياة الكريمة، وأن العبد متى أخل بشيء مما أوجب الله عليه، أو ارتكب شيئاً مما حرمه الله عليه، فإنه يناله من اختلال الأمن، ومن اختلال الهداية، ما يناله بحسب ما لديه من تقصير في أمر الله أو ركوب لبعض محارم الله جل وعلا.

وهكذا شأنه في الآخرة قد يعفى عنه، ويغفر له ما حصل منه من النقص، وقد يُعذب في النار على قدر ما مات عليه من النقص، ثم بعدما يطهر ويخلص من الخبث الذي مات عليه غير تائب يكون إلى الدار الطيبة، إلى دار الكرامة بعد تخليصه من آثار ذنوبه وسيئاته التي مات عليها مصراً، ولا ريب أن من تطبيق الشريعة إقامة الحدود على المجرمين، وتعزيز العصاة، والأخذ على أيدي السفهاء، وإلزام الناس بالحق، وبهذا تُصان الدماء والحقوق، ويأمن الناس، ويعطى الحق لصاحبه، ويمنع الظالم عن ظلمه.

وبهذا يأمن العباد في نفوسهم وأموالهم وأعراضهم، وبهذا تستقيم أحوالهم المعيشية، وتحسن حياتهم، ويتمكنون من المكاسب الصالحة، والحياة الكريمة، في ظل الأمن في ظل تطبيق الشريعة، في العبادات والمعاملات، والحدود وغير ذلك. ولا يستقيم أمر للعباد ولا حياة كريمة، ولا أمن، مع إضاعتهم لحدود الله، وعدم قيامهم بأمره، وارتكابهم لمحارمه، فإن ذلك له أسباب تسليط الله عليهم، ومن أسباب وجود أنواع المخاوف، وعدم الاطمئنان. ومن أسباب تسليط بعضهم على بعض؛ حتى لا يتمكن الناس من الحياة الكريمة؛ والأسباب المفيدة من الزراعة والتجارة، وغير ذلك؛ لأن الخوف الذي أصبوا به بسبب أعمالهم الخبيثة، ومعاصيهم، يمنعهم من كثير من الأسباب التي تنفعهم في الدنيا والآخرة، ويجعلهم في حياة قلق، غير مطمئنة، فلا يطمنون إلى الأكساب الطيبة، والأرزاق السليمة، لا من طريق التجارة، ولا من طريق الزراعة، ولا من الطرق الأخرى، بسبب ما لديهم من المخاوف والعدوان من بعضهم على بعض، وهذا مجرب قديماً وحديثاً، وكل بلاد استقامت على أمر الله، وحكم حكامها شريعة الله، تطمئن ويقل فيها الخوف، ويسود فيها الأمن، وتحصل فيها الحياة الكريمة، وتسهل الأرزاق، ويعيش الناس في أمن وعافية وطمأنينة في كل شيء.

وكل بلاد تضيع فيها الشريعة، ولا تقام فيها حدود الله، يكثر فيها الخوف، ويقل فيها الأمن، وتسود فيها الفوضى، وتكثر الرذائل، وتقل الفضائل، ولا يطمئن الناس في عيش ولا في رزق، قال الله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [النحل: ١١٢].

وكل من نظر في العالم، وأحوال الناس، يعلم ما ذكرنا عن يقين، وعن مشاهدة. فإذا تأمل المؤمن البصير حالة عصر الصحابة، وما فيه من الخير العظيم، والجهاد الواسع، والفتوحات الكثيرة، والأمن والأمان في البلدان التي حكمها المسلمون، بسبب تطبيقهم لشريعة الله وتنفيذهم لأحكام شرعه الذي شرع، وإقامتهم لحدوده، يرى العجب العجائب، ويتضح له صحة ما ذكرنا من وجود الأمن والحياة الكريمة، بسبب تطبيق الشريعة الإسلامية العظيمة، ويعلم يقيناً أيضاً أن البلاد الأخرى التي سادت فيها الفوضى، واختل فيها الأمن، وتعدى فيها القوي على الضعيف، أن ذلك بأسباب عدم تحكيمهم لشريعة الله، وعدم قيام حكامهم بما يجب من الوازع الشرعي في إقامة الحدود والتعزيرات، والأخذ على يد الظالم، وإنصاف المظلوم، إلى غير ذلك.

وفي هذا المعنى يقول الله جل وعلا في كتابه الكريم: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾ [النور: ٥٥].

وهذا واضح في أن ربنا ﷻ وعد عباده الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن يستخلفهم في الأرض، ويمكن لهم فيها، كما مكن لمن قبلهم، ممن عمل عملهم، واستقام على الإيمان والعمل الصالح، وأدى حق الله، وطبق الشريعة.

وعدهم سبحانه أن يمكن لهم دينهم، الذي ارتضى لهم، وأن يبدلهم من بعد خوفهم أمناً، وما ذاك إلا بأسباب إيمانهم وعملهم الصالح، والضد بالضد، فمتى أخلوا بالإيمان، وأخلوا بالعمل الصالح، تخلف هذا الوعد، فالجزاء من جنس

العمل، فمن استقام على أمر الله، وطبق حقه ﷺ، وأنصف المظلوم من الظالم، وأقام الحدود في ولايته، صارت بلاده في أمن وأمان، وراحة وطمأنينة، وحياة كريمة، تحقيقاً لما وعد الله به عباده ﷺ، وهو الصادق في وعده جل وعلا، ومتى أخلوا بذلك، ولم ينفذوا أمر الله، بل تساهل حكامهم بشريعة الله، ولم ينفذوا ما يجب من الحدود والتعزيرات الشرعية، أصابهم في بلادهم من الخلل والضعف، واختلال الأمن ووجود الخوف والقلق بحسب ما عندهم من تضييع أوامر الله، وبحسب ما ضيعوا من إقامة حدود الله. وهذا كله واضح لمن سبر أحوال العالم، ودرس أحوال الدول الموجودة، والبائدة.

والخلاصة: أن وعد الرب جل وعلا لا يخلف، وأنه صادق في وعده ﷺ، فمن آمن بالله ورسوله، وطبق شريعته بالعمل الصالح، منحه الله الأمن والتمكين والاستخلاف في الأرض كما وعد الله جل وعلا، وكما حصل لمن قبلنا من الخلفاء الراشدين، ومن سار على نهجهم ممن طبق شريعة الله، واستقام على أمره سبحانه.

ومن ضيع ذلك أو أخل به، وتابع الهوى والشيطان في كثير من الأمور؛ فاته الأمن والتمكين والاستخلاف بقدر ما ضيع من أمر الله، وارتكب من محارمه، وقد جاء في الأحاديث الصحيحة عن رسول الله ﷺ: ما يرشد إلى هذا المعنى، ويبين أن الواجب على ولاة الأمور العناية بالشريعة، وبذل الجهود في تطبيقها في كل شيء؛ حتى يتحقق للعباد الأمن والسعادة والحياة الكريمة في هذه العاجلة، ويتحقق لهم بعد ذلك في الآخرة الأمن أيضاً من النار، والفوز بدار الكرامة والنعيم المقيم، فقد ثبت عنه - عليه الصلاة والسلام - : أنه كان يحرض الناس دائماً على القيام بأمر الله، ويحذرهم من ركوب محارمه، ويأمرهم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويذكر

لهم عاقبة من نفذ أمر الله، وعاقبة من تساهل بأمره جل وعلا؛ ليتعظوا وليتذكروا، ويتبعدوا عن محارم الله، ويحذروا عواقبها الوخيمة، التي وعد بها من عصى ربه، وركب محارمه ﷺ، ومن ذلك ما ثبت عنه - عليه الصلاة والسلام -، أنه قال: «إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه، أوشك أن يعمهم الله بعقابه»^(١)، وقوله ﷺ: «إن الله يقول لكم مروا بالمعروف وانهاوا عن المنكر قبل أن تدعوني فلا أستجيب لكم، وقبل أن تسألوني فلا أعطيكم، وقبل أن تستنصروني فلا أنصركم»^(٢). ومن ذلك ما جاء في الحديث أيضًا الذي رواه ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «لما وقعت بنو إسرائيل في المعاصي نهتهم علماءهم فلم ينتهوا، فواكلوهم وشاربوهم وجالسوهم، فلما رأى الله ذلك منهم، ضرب قلوب بعضهم على بعض، ثم لعنهم على لسان داود وعيسى بن مريم، ﴿ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ (٧٨) ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ (٧٩)»^(٣). وقال ابن مسعود رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «كلا، والله لتأمرن بالمعروف، ولتنهون عن المنكر، ولتأخذن على يد السفية - أو على يد الظالم - ولتأطرنه على الحق أطراً، ولتقرنه على الحق قسراً؛ أو ليضربن الله قلوب بعضكم ببعض، ثم يلعنكم كما لعنهم»^(٤). رواه أبو داود والترمذي.

وهذا وعيد شديد يدل على أن من فعل مثلما فعل أولئك، من إضاعة أمر الله، وعدم إنكار المنكر، وعدم الأمر بالمعروف، أنه متوعد بأن يصيبه ما أصاب أولئك،

(١) أخرجه أحمد (٢/١)، وصححه العلامة الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (٢٣١٧).

(٢) أخرجه أحمد (٦/١٥٩)، وحسنه لغيره العلامة الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (٢٣٢٥).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٠٤٧)، وضعفه العلامة الألباني في «ضعيف الجامع» (٤٧٧٣).

(٤) أخرجه أبو داود (٤٣٣٨)، وضعفه العلامة الألباني في «صحيح وضعيف سنن أبي داود».

فإن القوم إنما أصيبوا بأفعالهم السيئة، لا بأنسابهم ولا بأموالهم، بل أصيبوا بأفعالهم المنكرة، ولعنوا وغضب عليهم بأعمالهم القبيحة. فمن فعل فعلهم، وشاركهم في هذه المعاصي استحق مثل عقوبتهم، واستحق من الوعيد بمثل ما استحقوا، فإن الجزاء إنما هو على الأعمال، لا على الأنساب والأموال، ولكن على الأعمال، وعنادهم للحق على بصيرة.

فمن شاركهم في هذا، وعمل كأعمالهم استحق من العقوبات بمثل ما استحقوا من غضب الله وعقابه جل وعلا.

وكان رسول الله ﷺ، يغار لمحارم الله، ويتنقم لله، ويغضب لله، وما كان يغضب ﷺ لنفسه، وما ذاك إلا لأن ظهور المعاصي والتساهل بها من أعظم الأسباب في اختلال الأمن، وفساد القلوب، وفساد المجتمع، وغضب الله سبحانه، والعذاب العاجل والآجل، فكان - عليه الصلاة والسلام - أحرص الناس على إقامة أمر الله في أرضه سبحانه. وكان أنصح الناس للناس - عليه الصلاة والسلام -، ولهذا قال ﷺ: «الدين النصيحة» قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»^(١). وبايع ﷺ أصحابه رضي الله عنهم وأرضاهم، على أن ألا يشركوا بالله شيئاً ولا يسرقوا ولا يزنوا، ولا يقتلوا أولادهم^(٢). إلى آخر ما جاء في البيعة المعروفة.

وبايعه جرير بن عبد الله البجلي - رضي الله عنه وأرضاه -، على شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، والنصح لكل مسلم،

(١) أخرجه البخاري (٤٣)، ومسلم (٢٠٥).

(٢) أخرجه البخاري (١٨)، ومسلم (٤٥٥٨).

إلى غير ذلك مما جاء عنه - عليه الصلاة والسلام -، من الأوامر بالتزام أمر الله، والوقوف عند حدوده، والحذر من محارمه، وبيان الوعيد لمن تعدى الحدود، أو أخل بالأمن، أو ارتكب المحارم. ومن ذلك قصة المخزومية لما سرقت، وأمر بقطع يدها، عَظُمَ ذلك على قريش بمكة، وقالوا: من يشفع فيها عند رسول الله ﷺ، فطلبوا من أسامة بن زيد أن يتقدم إلى الرسول ﷺ؛ ليعفو عنها ولا يقطعها. فغضب - عليه الصلاة والسلام - عند ذلك، وقال: «أتشفع في حدٍّ من حدود الله؟» ثم خطب الناس، فقال: «إنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وإيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها» (١).

فبين - عليه الصلاة والسلام - أن إقامة الحدود من أهم المهمات، وأنه لا يجوز لأحد الشفاعة في ذلك بعد بلوغها السلطان، بل يجب أن تنفذ الحدود إذا بلغت السلطان؛ حتى يكون ذلك رادعاً للناس عن محارم الله، وسبباً لاستقامتهم على أمره، وقيامهم بحقه ﷺ.

«ولما استوبا أناس من العرنيين المدينة، قدموا إليها مهاجرين، أمرهم ﷺ أن يخرجوا مع الإبل: إبل الصدقة، وأمرهم أن يشربوا من أبوالها وألبانها؛ ليزول عنهم بذلك ما أصابهم من الوباء، فخرجوا إلى هناك، فلما صحوا وزال عنهم ما بهم من الأذى، قتلوا راعي النبي ﷺ، واستاقوا النعم وسمروا عين الراعي، فبعث النبي ﷺ في آثارهم سرية تتبع آثارهم، حتى أدركوهم فجاءوا بهم إليه - عليه الصلاة والسلام

(١) أخرجه البخاري (٣٤٧٥)، ومسلم (٤٥٠٥).

-، فلما جاءوا بهم إليه أمر أن تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، وأن تسمر أعينهم، ويطرحوا في الحرة يستسقون فلا يسقون، حتى ماتوا».

هذه العقوبة العظيمة الشديدة، إنما كانت غضباً لله ﷻ؛ لأن هؤلاء كفروا بعد إسلامهم، وقتلوا الراعي، وسمروا عين الراعي، وأخذوا الإبل، فجمعوا بين أنواع المنكرات: السرقة والنهب والقتل، وسمروا عين الراعي، والردة عن الإسلام، بعدما عافاهم الله مما أصابهم، فلهذا عاقبهم النبي ﷺ عقوبة عظيمة شديدة؛ لتكون رادعاً لغيرهم من مثل هذا العدوان، فدل ذلك على أنه يجب على ولاية الأمور أن يعنوا بهذه الأمور، وأن يجتهدوا في عقاب المجرمين، والأخذ على أيدي السفهاء.

كل ذلك حفظاً للأمن وراحة للمسلمين، مع ما في ذلك من الحياة الكريمة، والسلامة من شر المجرمين، والمفسدين في الأرض. ومن تتبع سيرته ﷺ، وسيرة أصحابه - رضي الله عنهم أجمعين -، من الخلفاء الراشدين، وغيرهم عرف ذلك.

فكان الخلفاء الراشدون - رضي الله عنهم وأرضاهم - في غاية من العناية بأمر المسلمين، والحرص على سلامتهم وأمنهم، وحياتهم الكريمة، فلما ارتد من ارتد من العرب، قام الصديق في أمرهم، وأمر بقتالهم وتوقف عمر بن الخطاب في هذا بعض الشيء، ثم شرح الله صدره لما عرف الحق، ووافق هو والصحابة على ذلك، فقام الصديق في هذا الأمر العظيم، قياماً كبيراً، وجهز الجيوش لقتال المرتدين والقضاء عليهم، ودعوتهم إلى الرجوع إلى دين الله الذي بعث به محمد ﷺ، فمن قبل الحق، ورجع إليه، قبل منه الصديق ﷺ وكف عنه، ومن أبى؛ قُوتل على ذلك؛ حتى يرجع أو يقضى عليه.

وفي ذلك حفظ للأمن وتثبيت للإسلام ولحياة المسلمين الكريمة، وإقامة للدعوة إلى الحق، وتثبيت للإيمان في القلوب، والتحذير من أن يدب هذا البلاء إلى غيرهم، فتعظم المصيبة، ويعظم الخطر، فعاجلهم الصديق - رضي الله عنه وأرضاه - بالسرايا والجيوش، حتى قضى على من استمر في رده، وحتى هدى الله من هدى على يديه.

فحصل بذلك من الأمن والعافية والطمأنينة، ورجوع الكثير إلى الإسلام ما حصل، كل هذا ببركة الجهاد في سبيل الله، وقتال أعداء الله، والأخذ على أيدي المفسدين، إلى غير ذلك مما جرى في عهده - رضي الله عنه وأرضاه -، ثم في عهد عمر بعد ذلك، قام ﷺ أعظم قيام، واجتهد في بعث الجيوش إلى الشام والعراق، وغير ذلك، وقام بغاية المطلوب من الجهاد - رضي الله عنه وأرضاه -، وذكر النبي ﷺ رؤيا في رؤياه العظيمة؛ أن الدلو استحال في يده غرباً حتى ضرب الناس بعطن، ففي ذلك إشارة إلى ما فتح الله على يديه من الفتوحات العظيمة، وما حصل بسبب ذلك من الأمن والطمأنينة في البلاد، والحياة الكريمة للمسلمين. وما أسباب ذلك إلا تطبيق شريعة الله، والقيام بأمر الله وتنفيذه لحدوده، وإقامة ولاية أمور المسلمين للجهاد العظيم، في سبيل الله ﷻ حتى أمن الناس على دماءهم وأموالهم وأعراضهم، وحتى دخل الناس في الإسلام عن رغبة وبصيرة، وعاشوا في بلادهم حياة كريمة، بأسباب قيامهم جميعاً بأمر الله وجهادهم في سبيل الله، وتعاونهم على الخير.

وهكذا في عهد عثمان - رضي الله عنه وأرضاه -، حصل من الخير الكثير، والجهاد العظيم ما حصل، واتسعت رقعة الإسلام في زمانه، وكثر الخير في وقت

خلافته، ثم جرى ما جرى في آخر خلافته، وبعد مقتله من خلاف، فجرى بهذا شر عظيم، وفساد كبير، بسبب الاختلاف والتنازع الذي وقع من بعض الناس حتى أثاروا الشر والفساد بين المسلمين، وتسببوا في قتل عثمان - رضي الله عنه وأرضاه -.

ثم ظهرت الخوارج وجرى ما جرى بسببهم هذا الفساد، وبسبب الإخلال بأمر الله، ثم رد الله الكرة واجتمعت الكلمة على معاوية - رضي الله عنه وأرضاه -، فعادت الأمور إلى مجاريها، واطمأن المسلمون، وساد الأمن في الأرض وقام الجهاد إلى غير ذلك.

وهذه أمثلة طاهرة فيها عظة وعبرة، وفي خلافة عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه وأرضاه -، حصل أيضًا انتشار عظيم لهذا الخير العظيم، فإنه باستقامته وصلابته في الحق وجهاده فيه، ورده المظالم، وقيامه أكمل قيام حسب طاقته في تطبيق الشريعة، حصل في زمانه من الخير العظيم والطمأنينة والأمن، والحياة الكريمة ما حصل، كل ذلك بأسباب قيامه بأمر الله، وتطبيقه لشريعة الله، وجهاده في سبيل الله، وإنصافه للمظلوم وردعه للظالم، وتنفيذه الحدود إلى غير ذلك، مما حصل في خلافته من الخير.

وأسأل الله ﷻ أن يوفقنا وجميع المسلمين لما يرضيه، وأن يرزقنا جميعًا الفقه في دينه والثبات عليه، وأن يوفق ولاية أمر المسلمين لتطبيق شريعته، وتنفيذ حدوده، وإقامة أمره في أرضه، كما أسأله سبحانه أن يصلح أحوال المسلمين جميعًا في كل مكان، وأن يثبتهم على الإيمان، وأن يعينهم على تطبيق الشريعة، في أقوالهم وأفعالهم وعباداتهم ومعاملاتهم، وغير ذلك، وأن يرزقنا جميعًا الفقه في الدين، والاستقامة على أمر الله ﷻ، وأن يعيذنا من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، إنه



في ظل الشريعة يتحقق الأمن والحياة للمسلمين

جل وعلا جواد كريم. والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على عبده
ورسوله نبينا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين.



الرسالة الثالثة

وجوب تحكيم شرع الله

ونبذ ما خالفه^(١)

(١) نشرة صدرت في كتاب صغير وطُبعت عدة طبعات عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد. آخرها الطبعة الرابعة عام (١٤٠١هـ). انظر: «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» للعلامة ابن باز رَحِمَهُ اللهُ (١/ ٧٢-٨١).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، إله الأولين والآخرين، ورب الناس أجمعين، مالك الملك، الواحد الأحد الفرد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلوات الله وسلامه عليه، بلغ الرسالة وأدى الأمانة وجاهد في الله حق جهاده، وترك أمته على المحجة البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك.

□ أما بعد:

فهذه رسالة موجزة ونصيحة لازمة في وجوب التحاكم إلى شرع الله، والتحذير من التحاكم إلى غيره، كتبها لما رأيت وقوع بعض الناس في هذا الزمان في تحكيم غير شرع الله، والتحاكم إلى غير كتاب الله وسنة رسوله، من العرافين، والكُهَّان، وكبار عشائر البادية، ورجال القانون الوضعي وأشباههم، جهلاً من بعضهم لحكم عملهم ذلك، ومعاندة ومحادة لله ورسوله من آخرين، وأرجو أن تكون نصيحتي هذه معلمة للجاهلين، ومذكرة للغافلين، وسبباً في استقامة عباد الله على صراطه المستقيم، كما قال تعالى: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَ يَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٥٥]. وقال سبحانه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

والله المستول سبحانه أن ينفع بها ويوفق المسلمين عمومًا لالتزام شريعته، وتحكيم كتابه واتباع سنة نبيه محمد ﷺ.

□ أيها المسلمون:

لقد خلق الله الجن والإنس لعبادته، قال الله سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]. وقال: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣]. وقال: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [النساء: ٣٦].

وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه، أنه قال: كنت رديف النبي ﷺ على حمار، فقال: «يا معاذ، أتدري ما حق الله على العباد؟ وما حق العباد على الله؟» قلت: الله ورسوله أعلم. قال: «حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، وحق العباد على الله ألا يعذب من لا يشرك به شيئاً». قال: قلت: يا رسول الله، أفلا أبشر الناس؟ قال: «لا تبشرهم فيتكلوا»^(١). رواه البخاري ومسلم.

وقد فسر العلماء رحمهم الله العبادة بمعانٍ متقاربة من أجمعها ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله، إذ يقول: العبادة: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال، والأعمال الظاهرة والباطنة. وهذا يدل على أن العبادة تقتضي: الانقياد التام لله تعالى، أمراً ونهياً واعتقاداً وقولاً وعملاً، وأن تكون حياة المرء قائمة على شريعة الله، يحل ما أحل الله ويحرم ما حرم الله، ويخضع في سلوكه وأعماله وتصرفاته كلها لشرع الله، متجرداً من حظوظ نفسه ونوازع هواه؛ ليستوي في هذا الفرد والجماعة، والرجل والمرأة، فلا يكون عابداً لله من خضع لربه في بعض جوانب حياته، وخضع للمخلوقين في جوانب أخرى، وهذا المعنى يؤكد قول الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا

(١) أخرجه البخاري (٦٢٦٧)، ومسلم (١٥٢).

يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ [النساء: ٦٥]. وقوله ﷺ: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].

وما رُوي أن رسول الله ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم؛ حتى يكون هواه تبعًا لما جئت به».

فلا يتم إيمان العبد إلا إذا آمن بالله، ورضي حكمه في القليل والكثير، وتحاكم إلى شريعته وحدها في كل شأن من شئونه، في الأنفس والأموال والأعراض، وإلا كان عابداً لغيره، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦] فمن خضع لله سبحانه وأطاعه وتحاكم إلى وحيه، فهو العابد له، ومن خضع لغيره، وتحاكم إلى غير شرعه، فقد عبد الطاغوت، وانقاد له، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ٦٠].

والعبودية لله وحده والبراءة من عبادة الطاغوت والتحاكم إليه، من مقتضى شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، فالله سبحانه هو رب الناس، وإلههم، وهو الذي خلقهم وهو الذي يأمرهم وينهاهم، ويحييهم ويميتهم، ويحاسبهم ويجازيهم، وهو المستحق للعبادة دون كل ما سواه، قال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

فكما أنه الخالق وحده، فهو الأمر سبحانه، والواجب طاعة أمره.

وقد حكى الله عن اليهود والنصارى أنهم اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله، لما أطاعوهم في تحليل الحرام وتحريم الحلال، قال الله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١].

وقد روي عن عدي بن حاتم رضي الله عنه، أنه ظن أن عبادة الأقباط والرهبان إنما تكون في الذبح لهم، والنذر لهم، والسجود والركوع لهم فقط ونحو ذلك، وذلك «عندما قدم على النبي ﷺ مسلماً وسمعه يقرأ هذه الآية. فقال: يا رسول الله، إنا لسنا نعبدهم، يريد بذلك النصارى حيث كان نصرانياً قبل إسلامه، قال ﷺ: «أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه ويحلون ما حرم فتحلونه؟» قال: بلى، قال: «فتلك عبادتهم». رواه أحمد والترمذي وحسنه.

قال الحافظ ابن كثير في تفسيره: (ولهذا قال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [التوبة: ٣١]. أي: الذي إذا حرم الشيء فهو الحرام، وما حلله فهو الحلال، وما شرعه اتبع، وما حكم به نفذ، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١]. أي: تعالى وتقدس وتنزه عن الشركاء والنظراء والأعوان والأضداد، والأولاد لا إله إلا هو ولا رب سواه) (اهـ - ص ٣٤٩ من الجزء الثاني).

«فصل»

إذا علم أن التحاكم إلى شرع الله من مقتضى شهادة أن لا إله إلا الله، وأن

محمداً عبده ورسوله، فإن التحاكم إلى الطواغيت والرؤساء والعرافين، ونحوهم ينافي الإيمان بالله ﷻ، وهو كفر وظلم وفسق، يقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]. ويقول: ﴿وَكَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارٌ لَهُ وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]. ويقول: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧].

وبين تعالى أن الحكم بغير ما أنزل الله حكم الجاهلين، وأن الإعراض عن حكم الله تعالى سبب لحلول عقابه، وبأسه الذي لا يرد عن القوم الظالمين، يقول سبحانه: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٩]. وإن القارئ لهذه الآية والمتدبر لها يتبين له أن الأمر بالتحاكم إلى ما أنزل الله، أكد بمؤكدات ثمانية:

الأول: الأمر به في قوله تعالى: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩].

الثاني: ألا تكون أهواء الناس ورغباتهم مانعة من الحكم به بأي حال من الأحوال وذلك في قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾.

الثالث: التحذير من عدم تحكيم شرع الله في القليل والكثير، والصغير والكبير،

بقوله سبحانه: ﴿وَأَحْذَرُهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٤٩].

الرابع: أن التولي عن حكم الله وعدم قبول شيء منه ذنب عظيم، موجب للعقاب الأليم، قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَأَعْلَمَ أَنَّهُ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ﴾.

الخامس: التحذير من الاغترار بكثرة المعرضين عن حكم الله، فإن الشكور من عباد الله قليل، يقول تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٩].

السادس: وصف الحكم بغير ما أنزل الله بأنه حكم الجاهلية، يقول سبحانه: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ [المائدة: ٥٠].

السابع: تقرير المعنى العظيم بأن حكم الله أحسن الأحكام وأعدلها، يقول ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا﴾.

الثامن: أن مقتضى اليقين هو العلم بأن حكم الله هو خير الأحكام وأكملها، وأتمها وأعدلها، وأن الواجب الانقياد له، مع الرضا والتسليم، يقول سبحانه: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].

وهذه المعاني موجودة في آيات كثيرة في القرآن، وتدل عليها أقوال الرسول ﷺ وأفعاله، فمن ذلك قوله سبحانه: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]. وقوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥] الآية. وقوله: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٣]. وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وروي عن الرسول ﷺ أنه قال: «لا يؤمن أحدكم؛ حتى يكون هواه تبعاً لما

جئت به». قال النووي: حديث صحيح روياه في كتاب الحجة بإسناد صحيح، ورُوي أن النبي ﷺ قال لعدي بن حاتم: «أليسوا يحلون ما حرم الله فتحلون، ويحرمون ما أحل الله فتحرمونه؟ قال: بلى. قال: «فتلك عبادتهم». وقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لبعض من جادله في بعض المسائل: (يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء، أقول: قال رسول الله، وتقولون: قال أبو بكر وعمر).

ومعنى هذا: أن العبد يجب عليه الانقياد التام لقول الله تعالى، وقول رسوله، وتقديمهما على قول كل أحد، وهذا أمر معلوم من الدين بالضرورة.

ولهذا كان من مقتضى رحمته وحكمته ﷺ أن يكون التحاكم بين العباد بشرعه ووحيه؛ لأنه سبحانه المتزه عما يصيب البشر من الضعف، والهوى والعجز والجهل، فهو سبحانه الحكيم العليم اللطيف الخبير، يعلم أحوال عباده وما يصلحهم، وما يصلح لهم في حاضرهم ومستقبلهم، ومن تمام رحمته أن تولى الفصل بينهم في المنازعات والخصومات وشئون الحياة؛ ليتحقق لهم العدل والخير والسعادة، بل والرضا والاطمئنان النفسي، والراحة القلبية، ذلك أن العبد إذا علم أن الحكم الصادر في قضية يخاصم فيها هو حكم الله الخالق العليم الخبير، قبل ورضي وسلم، وحتى ولو كان الحكم خلاف ما يهوى ويريد، بخلاف ما إذا علم أن الحكم صادر من أناس بشر مثله، لهم أهواؤهم وشهواتهم، فإنه لا يرضى ويستمر في المطالبة والمخاصمة. ولذلك لا ينقطع النزاع، ويدوم الخلاف، وإن الله ﷻ إذ يوجب على العباد التحاكم إلى وحيه، رحمة بهم وإحساناً إليهم، فإنه سبحانه بين الطريق العام لذلك أتم بيان وأوضحه بقوله سبحانه:

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا

بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾ [النساء: ٥٨، ٥٩].

والآية وإن كان فيها التوجيه العام للحاكم والمحكوم والراعي والرعية، فإن فيها مع ذلك توجيه القضاة إلى الحكم بالعدل، فقد أمرهم بأن يحكموا بالعدل، وأمر المؤمنين أن يقبلوا ذلك الحكم، الذي هو مقتضى ما شرعه الله سبحانه، وأنزله على رسوله، وأن يردوا الأمر إلى الله ورسوله في حال التنازع والاختلاف.

ومما تقدم يتبين لك أيها المسلم أن تحكيم شرع الله والتحاكم إليه مما أوجبه الله ورسوله، وأنه مقتضى العبودية لله والشهادة بالرسالة لنبيه محمد ﷺ، وأن الإعراض عن ذلك، أو شيء منه موجب لعذاب الله وعقابه، وهذا الأمر سواء بالنسبة لما تعامل به الدولة رعيته، أو ما ينبغي أن تدين به جماعة المسلمين في كل مكان وزمان.

وفي حال الاختلاف والتنازع الخاص والعام، سواء كان بين دولة وأخرى، أو بين جماعة وجماعة، أو بين مسلم وآخر، الحكم في ذلك كله سواء، فالله سبحانه له الخلق والأمر، وهو أحكم الحاكمين، ولا إيمان لمن اعتقد أن أحكام الناس وآراءهم خير من حكم الله ورسوله، أو تماثله وتشابهه، أو أجاز أن يحل محلها الأحكام الوضعية والأنظمة البشرية، وإن كان معتقداً بأن أحكام الله خير وأكمل وأعدل.

فالواجب على عامة المسلمين وأمرائهم وحكامهم، وأهل الحل والعقد فيهم: أن يتقوا الله ﷻ، ويحكموا شريعته في بلدانهم، وسائر شئونهم، وأن يقوا أنفسهم

ومن تحت ولايتهم عذاب الله في الدنيا والآخرة، وأن يعتبروا بما حل في البلدان، التي أعرضت عن حكم الله، وسارت في ركاب من قلد الغربيين، واتبع طريقتهم، من الاختلاف والتفرق وضروب الفتن، وقلة الخيرات، وكون بعضهم يقتل بعضاً، ولا يزال الأمر عندهم في شدة، ولن تصلح أحوالهم ويرفع تسلط الأعداء عليهم سياسياً وفكرياً إلا إذا عادوا إلى الله سبحانه، وسلكوا سبيله المستقيم الذي رضى لعباده، وأمرهم به ووعدهم به جنات النعيم، وصدق سبحانه إذ يقول:

﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى﴾
 ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى ﴿١٢٦﴾ [طه: ١٢٤-١٢٦].

ولا أعظم من الضنك الذي عاقب الله به من عصاه، ولم يستجب لأوامره، فاستبدل أحكام المخلوق الضعيف، بأحكام الله رب العالمين، وما أسفه رأي من لديه كلام الله تعالى؛ لينطق بالحق ويفصل في الأمور، ويبين الطريق ويهدي الضال، ثم ينبذه؛ ليأخذ بدلاً منه أقوال رجل من الناس، أو نظام دولة من الدول، ألم يعلم هؤلاء أنهم خسروا الدنيا والآخرة، فلم يحصلوا الفلاح والسعادة في الدنيا، ولم يسلموا من عقاب الله وعذابه يوم القيامة، لكونهم استحلوا ما حرم الله عليهم، وتركوا ما أوجب عليهم، أسأل الله أن يجعل كلمتي هذه مذكرة للقوم، ومنبهة لهم للتفكر في أحوالهم، والنظر فيما فعلوه بأنفسهم وشعوبهم، فيعودوا إلى رشدهم، ويلزموا كتاب الله وسنة رسوله ﷺ؛ ليكونوا من أمة محمد ﷺ حقاً، وليرفع ذكرهم بين شعوب الأرض، كما ارتفع به ذكر السلف الصالح، والقرون المفضلة من هذه الأمة، حتى ملكوا الأرض وسادوا الدنيا، ودانت لهم العباد، كل ذلك بنصر الله، الذي ينصر

عباده المؤمنين الذين استجابوا له ولرسوله، ألا ليتهم يعلمون، أي كنز أضاعوا، وأي جرم ارتكبوا، وما جروه على أممهم من البلاء والمصائب، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف: ٤٤].

وجاء في الحديث عنه ﷺ ما معناه: أن القرآن يرفع من الصدور والمصاحف في آخر الزمان، حين يزهد فيه أهله، ويعرضون عنه تلاوة وتحكيماً، فالحذر الحذر أن يصاب المسلمون بهذه المصيبة، أو تصاب بها أجيالهم المقبلة، بسبب صنيعهم، فإننا لله وإنا إليه راجعون.

وأوجه نصيحتي أيضاً إلى أقوام من المسلمين يعيشون بينهم، وقد علموا الدين، وشرع رب العالمين، ومع ذلك لا زالوا يتحاكمون عند النزاع إلى رجال يحكمون بينهم بعادات وأعراف، ويفصلون بينهم بعبارات وسجعات، مشابهي في ذلك صنيع أهل الجاهلية الأولى.

وأرجو ممن بلغته موعظتي هذه أن يتوب إلى الله، وأن يكف عن تلك الأفعال المحرمة، ويستغفر الله ويندم على ما فات، وأن يتواصى مع إخوانه ومن حوله على إبطال كل عادة جاهلية، أو عرف مخالف لشرع الله، فإن التوبة تجب ما قبلها، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له، وعلى ولاية أمور أولئك الناس وأمثالهم، أن يحرصوا على تذكيرهم وموعظتهم بالحق، وبيانه لهم، وإيجاد الحكام الصالحين بينهم؛ ليحصل الخير بإذن الله ويكفوا عباد الله عن محادثته، وارتكاب معاصيه، فما أحوج المسلمين اليوم إلى رحمة ربهم، التي يغير الله بها حالهم، ويرفعهم من حياة الذل والهوان إلى حياة العز والشرف.

وأسأل الله بأسمائه الحسنی وصفاته العلی، أن يفتح قلوب المسلمين؛ لتفهم كلامه، والإقبال عليه سبحانه، والعمل بشرعه والإعراض عما يخالفه، والالتزام بحكمه، عملاً بقوله ﷺ: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٠]. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين.



الرسالة الرابعة

نصيحة وأجبة لتحكيم

شرع الله المطهر^(١)

(١) نُشرت في جريدة العالم الإسلامي، الصادرة من رابطة العالم الإسلامي في (١١/٦/١٤١٥هـ). انظر: «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» للعلامة ابن باز رحمته الله (٨/٤-٧).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

□ أما بعد:

فقد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «الدين النصيحة، الدين النصيحة، الدين النصيحة». قيل: لمن يا رسول الله؟ قال: «الله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم»^(١). وقيامًا بهذا الواجب؛ فإني أعيد التذكير بما سبق أن كتبت وتحدثت عنه مرارًا، من بيان وجوب التحاكم إلى شرع الله، ونبذ ما خالفه.

لقد دلت الأدلة الشرعية الصريحة من الكتاب والسنة على أنه يجب على المسلمين جميعًا؛ أفرادًا أو جماعات، أو حكومات ودولًا: التحاكم فيما شجر بينهم من خصومات ونزاعات إلى شرع الله سبحانه، والرضوخ له، والتسليم به.

ومن هذه الأدلة الصريحة: قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، وقوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِ يَتَّبِعُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]. وقوله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]. وقوله سبحانه: ﴿وَمَا

(١) أخرجه البخاري (٤٣)، ومسلم (٢٠٥).

أَخْلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ﴿١٠﴾ [الشورى: ١٠] والآيات في هذا المعنى كثيرة.

ومنها يعلم أنه لا يجوز للمسلم التحاكم إلى القوانين الوضعية، أو الأعراف القبلية المخالفة للشرع.

كما أوجه نصيحتي الخالصة في هذه الكلمة إلى حكام الدول الإسلامية جميعاً بسبب ما وقع، ويقع بينهم من النزاعات المتعددة، بأن الطريق الوحيد الذي يجب اللجوء إليه لحل النزاعات بين دولهم في الممتلكات، والحقوق، والحدود السياسية، وغيرها - هو تحكيم شرع الله، وذلك بتشكيل لجنة أو محكمة شرعية، أعضاؤها من علماء الشرع المطهر ممن هم محل رضا الجميع: علماء، وفهّما، وعدلاً، وورعاً، تنظر في محل النزاع، ثم تحكم بما تقتضيه الشريعة الإسلامية، وليعلموا أن ما يقع من بعضهم من التحاكم إلى محكمة العدل الدولية، وأمثالها من الهيئات غير الإسلامية هو تحاكم إلى غير شرع الله، ولا يجوز التقاضي إليها، أو تحكيمها بين المسلمين، فليحذروا ذلك، وليتقوا الله ويخشوا عقابه، الذي توعده من يعرض عن شرعه، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى﴾ (١٢٤) قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَلِكَ أَنتَكَ ءَايَتُنَا فَنَسِيهَا ﴿١٢٦﴾ وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ نُنَسِي ﴿١٢٦﴾ [طه: ١٢٤ - ١٢٦].

وقال: ﴿وَأَن أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾ (٤٩) أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٥٠﴾ [المائدة: ٤٩، ٥٠].

والآيات الدالة على هذا المعنى كثيرة، كلها تؤكد أن طاعة الله ورسوله سبب
لسعادة الدنيا ونعيم الآخرة، وأن معصية الله ورسوله، والإعراض عن ذكر الله،
والتولي عن حكمه سبب لظنك العيش وشقاء الحياة والعذاب في الآخرة.

والله أسأل أن يهدي الجميع إلى الحق، ويرزقهم الاستقامة، ويصلح أحوالهم،
ويُعِينهم على كل ما فيه صلاح أمر دينهم ودنياهم، وأن يمنح الجميع الرضا بحكم
الله ورسوله، إنه جواد كريم.

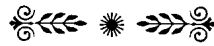
وصلّى الله وسلم على نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين.

رئيس المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة

مفتي عام المملكة العربية السعودية ورئيس هيئة كبار العلماء

وإدارة البحوث العلمية والإفتاء

عبد العزيز بن عبد الله بن باز



الرسالة الخامسة

حكم من درس القوانين

الوظيفية أو تولد تدريسيها^(١)

(١) انظر: «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» للعلامة ابن باز رَحِمَهُ اللهُ (٢/٣٢٥-٣٣١).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة الأخ المكرم فضيلة الشيخ أحمد بن ناصر بن غنيم زاده الله من العلم والإيمان وجعله مباركاً أينما كان آمين.

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

□ أما بعد:

فقد وصلني كتابكم الكريم المؤرخ ٣ / ٥ / ١٣٩٧ هـ وصلكم الله بهداه ولم يقدر الله اطلاعي عليه إلا منذ خمسة أيام أو ستة، وقد فهمت ما تضمنه من السؤال عن حكم من درس القوانين الوضعية، أو تولى تدريسها هل يكفر بذلك أو يفسق؟ وهل تصح الصلاة خلفه؟

والجواب: لا ريب أن الله سبحانه أوجب على عباده الحكم بشريعته والتحاكم إليها، وحذر من التحاكم إلى غيرها، وأخبر أنه من صفة المنافقين، كما أخبر أن كل حكم سوى حكمه سبحانه، فهو من حكم الجاهلية، وبين ﷺ أنه لا أحسن من حكمه، وأقسم ﷺ أن العباد لا يؤمنون؛ حتى يحكموا رسوله ﷺ فيما شجر بينهم، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً من حكمه، بل يسلموا له تسليمًا، كما أخبر سبحانه في سورة المائدة أن الحكم بغير ما أنزل كفر وظلم وفسق، كل هذه الأمور التي ذكرنا قد أوضح الله أدلتها في كتابه الكريم، أما الدارسون للقوانين، والقائمون بتدريسها فهم أقسام:

(القسم الأول): من درسها، أو تولى تدريسها؛ ليعرف حقيقتها، أو ليعرف فضل أحكام الشريعة عليها، أو ليستفيد منها فيما لا يخالف الشرع المطهر، أو ليفيد غيره في ذلك، فهذا لا حرج عليه فيما يظهر لي من الشرع، بل قد يكون مأجورًا ومشكورًا إذا أراد بيان عيوبها وإظهار فضل أحكام الشريعة عليها، والصلاة خلف هذا القسم لا شك في صحتها، وأصحاب هذا القسم حكمهم حكم من درس أحكام الربا، وأنواع الخمر، وأنواع القمار، ونحوها كالعقائد الفاسدة، أو تولى تدريسها؛ ليعرفها، ويعرف حكم الله فيها ويفيد غيره، مع إيمانه بتحريمها كإيمان القسم السابق بتحريم الحكم بالقوانين الوضعية، المخالفة لشرع الله ﷻ، وليس حكمه حكم من تعلم السحر، أو علمه غيره؛ لأن السحر محرم لذاته لما فيه من الشرك، وعبادة الجن من دون الله، فالذي يتعلمه، أو يعلمه غيره لا يتوصل إليه إلا بذلك - أي: بالشرك -، بخلاف من يتعلم القوانين، ويعلمها غيره، لا للحكم بها، ولا باعتقاد حلها، ولكن لغرض مباح، أو شرعي كما تقدم.

(القسم الثاني): من يدرس القوانين، أو يتولى تدريسها؛ ليحكم بها، أو ليعين غيره على ذلك مع إيمانه بتحريم الحكم بغير ما أنزل الله، ولكن حملة الهوى، أو حب المال على ذلك. فأصحاب هذا القسم لا شك فساد، وفيهم كفر وظلم وفسق، لكنه كفر أصغر، وظلم أصغر، وفسق أصغر، لا يخرجون به من دائرة الإسلام، وهذا القول هو المعروف بين أهل العلم، وهو قول ابن عباس وطاوس وعطاء ومجاهد، وجمع من السلف والخلف كما ذكر الحافظ ابن كثير، والبغوي؛ والقرطبي، وغيرهم، وذكر معناه العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في كتاب (الصلاة)، وللشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللهُ رسالة جيدة في هذه المسألة مطبوعة في

المجلد الثالث من مجموعة (الرسائل الأولى).

ولا شك أن أصحاب هذا القسم على خطر عظيم ويخشى عليهم من الوقوع في الردة، أما صحة الصلاة خلفهم، وأمثالهم من الفساق ففيها خلاف مشهور، والأظهر من الأدلة الشرعية صحتها خلف جميع الفساق، الذين لم يصل فسقهم إلى حد الكفر الأكبر، وهو قول جَمِّ غفير من أهل العلم، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وله في هذا كلام نفيس ننقله بنصه هنا لعظم فائدته، قال في (ج ٢٣، ص ٣٥١) من مجموع الفتاوى: (يجوز للرجل أن يصلي الصلوات الخمس، والجمعة، وغير ذلك خلف من لم يعلم منه بدعة ولا فسقًا باتفاق الأئمة الأربعة، وغيرهم من أئمة المسلمين، وليس من شرط الانتماء أن يعلم المأموم اعتقاد إمامه، ولا أن يمتحنه، فيقول ماذا تعتقد؟ بل يصلي خلف مستور الحال، ولو صلى خلف من يعلم أنه فاسق أو مبتدع، ففي صحة صلاته قولان مشهوران في مذهب أحمد ومالك، ومذهب الشافعي وأبي حنيفة الصحة).

وقول القائل: لا أسلم مالي إلا لمن أعرف، ومراده: لا أصلي خلف من لا أعرفه، كما لا أسلم مالي إلا لمن أعرفه. كلام جاهل لم يقله أحد من أئمة الإسلام، فإن المال إذا أودعه الرجل المجهول فقد يخونه فيه وقد يضيعه، وأما الإمام فلو أخطأ أو نسي، لم يؤاخذ بذلك المأموم كما في البخاري وغيره، أن النبي ﷺ قال: «أثمتكم يصلون لكم ولهم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطأوا فلكم وعليهم»^(١). فجعل خطأ الإمام على نفسه دونهم، وقد صلى عمر - وغيره من الصحابة رضي الله عنهم -

(١) أخرجه البخاري (٦٩٤).

وهو جنب ناسياً للجنابة، فأعاد ولم يأمر المأمومين بالإعادة، وهذا مذهب جمهور العلماء، كمالك والشافعي، وأحمد في المشهور عنه.

وكذلك لو فعل الإمام ما يسوغ عنده وهو عند المأموم يبطل الصلاة، مثل أن يفتصد ويصلي ولا يتوضأ، أو يمس ذكره، أو يترك البسملة وهو يعتقد أن صلاته تصح مع ذلك، والمأموم يعتقد أنها لا تصح مع ذلك، فجمهور العلماء على صحة صلاة المأموم، كما هو مذهب مالك وأحمد في أظهر الروايتين، بل في أنصهما عنه. وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعي، اختاره القفال وغيره.

ولو قدر أن الإمام صلى بلا وضوء متعمداً، والمأموم لم يعلم حتى مات المأموم، لم يطالب الله المأموم بذلك، ولم يكن عليه إثم باتفاق المسلمين بخلاف ما إذا علم أنه يصلي بلا وضوء، فليس له أن يصلي خلفه، فإن هذا ليس بمصلٍّ، بل لاعب، ولو علم بعد الصلاة أنه صلى بلا وضوء ففي الإعادة نزاع، ولو علم المأموم أن الإمام مبتدع، يدعو إلى بدعته، أو فاسق ظاهر الفسق وهو الإمام الراتب الذي لا تمكن الصلاة إلا خلفه، كإمام الجمعة والعيد، والإمام في صلاة الحج بعرفة ونحو ذلك، فإن المأموم يصلي خلفه عند عامة السلف والخلف وهو مذهب أحمد، والشافعي، وأبي حنيفة، وغيرهم، ولهذا قالوا في العقائد إنه يصلي الجمعة والعيد خلف كل إمام برّاً كان أو فاجراً، وكذلك إذا لم يكن في القرية إلا إمام واحد، فإنها تصلّي خلفه الجماعات، فإن الصلاة في جماعة خير من صلاة الرجل وحده، وإن كان الإمام فاسقاً هذا مذهب جماهير العلماء؛ أحمد بن حنبل والشافعي، وغيرهما، بل الجماعة واجبة على الأعيان في ظاهر مذهب أحمد، ومن ترك الجمعة والجماعة خلف الإمام الفاجر فهو مبتدع عند الإمام أحمد، وغيره من أئمة السنة، كما ذكره في

رسالة عبدوس، وابن مالك، والطار.

والصحيح أنه يصليها ولا يعيدها، فإن الصحابة كانوا يصلون الجمعة والجماعة خلف الأئمة الفجار ولا يعيدون، كما كان ابن عمر يصلي خلف الحجاج، وابن مسعود وغيره يصلون خلف الوليد بن عقبة وكان يشرب الخمر حتى أنه صلى بهم مرة الصبح أربعاً، ثم قال: أزيدكم؟ فقال ابن مسعود: ما زلنا معك منذ اليوم في زيادة ولهذا رفعوه إلى عثمان.

وفي صحيح البخاري: أن عثمان رضي الله عنه لما حُصِرَ، صلى بالناس شخص، فسأل سائل عثمان، فقال: إنك إمام عامة، وهذا الذي يصلي بالناس إمام فتنة، فقال: يا بن أخي، إن الصلاة من أحسن ما يعمل الناس، فإذا أحسنوا فأحسن معهم، وإذا أساءوا فاجتنب إساءتهم ومثل هذا كثير.

والفاسق والمبتدع صلاته في نفسه صحيحة، فإذا صلى المأموم خلفه، لم تبطل صلاته، لكن إنما كره من كره الصلاة خلفه؛ لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب، ومن ذلك أن من أظهر بدعة أو فجوراً لا يرتب إماماً للمسلمين، فإنه يستحق التعزير؛ حتى يتوب، فإذا أمكن هجره؛ حتى يتوب كان حسناً، وإذا كان بعض الناس إذا ترك الصلاة خلفه، وصلى خلف غيره، أثر ذلك؛ حتى يتوب، أو يعزل، أو ينتهي الناس عن مثل ذنبه، فمثل هذا إذا ترك الصلاة خلفه، كان فيه مصلحة ولم يفت المأموم جمعة ولا جماعة، وأما إذا كان ترك الصلاة يفوت المأموم الجمعة والجماعة، فهنا لا يترك الصلاة خلفهم إلا مبتدع، مخالف للصحابة رضي الله عنهم، وكذلك إذا كان الإمام قد رتبته ولاية الأمور ولم يكن في ترك الصلاة خلفه مصلحة، فهنا ليس عليه ترك الصلاة خلفه، بل الصلاة خلف الإمام الأفضل أفضل، وهذا كله يكون

فيمن ظهر منه فسق، أو بدعة تظهر مخالفتها للكتاب والسنة، كبدعة الرافضة والجهمية، ونحوهم». انتهى كلامه رحمه الله.

وبهذا يتضح أنه ليس مع من قال بعدم صحة الصلاة خلف الفاسق حجة يحسن الاعتماد عليها فيما أعلم، والمعلمون للنظم الوضعية، والمتعلمون لها يشبهون من يتعلمون أنواع الربا، وأنواع الخمر والقمار، أو يعلمونها غيرهم لشهوة في أنفسهم، أو لطمع في المال مع أنهم لا يستحلون ذلك، بل يعلمون أن المعاملات الربوية كلها حرام، كما يعلمون أن شرب المسكر حرام، والمقامرة حرام، ولكن لضعف إيمانهم وغلبة الهوى، أو الطمع في المال لم يمنعهم اعتقادهم التحريم من مباشرة هذه المنكرات وهم عند أهل السنة لا يكفرون بتعاطيهم ما ذكر ما داموا لا يستحلون ذلك كما سبق بيان ذلك.

(القسم الثالث): من يدرس القوانين، أو يتولى تدريسها مستحلاً للحكم بها سواء اعتقد أن الشريعة أفضل أم لم يعتقد ذلك، فهذا القسم كافر بإجماع المسلمين كفرًا أكبر؛ لأنه باستحلاله الحكم بالقوانين الوضعية المخالفة لشريعة الله يكون مستحلاً لما علم من الدين بالضرورة أنه محرم فيكون في حكم من استحل الزنا والخمر ونحوهما، ولأنه بهذا الاستحلال يكون قد كذب الله ورسوله، وعاند الكتاب والسنة، وقد أجمع علماء الإسلام على كفر من استحل ما حرمه الله، أو حرم ما أحله الله مما هو معلوم من الدين بالضرورة، ومن تأمل كلام العلماء في جميع المذاهب الأربعة في باب حكم المرتد؛ اتضح له ما ذكرنا.

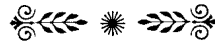
ولا شك أن الطلبة الذين يدرسون بعض القوانين الوضعية، أو المدخل إليها في معهد القضاء، أو في معهد الإدارة لا يقصدون بذلك أن يحكموا بما خالف شرع

الله منها، وإنما أرادوا، أو أريد منهم أن يعرفوها، ويقارنوا بينها، وبين أحكام الشريعة الإسلامية؛ ليعرفوا بذلك فضل أحكام الشريعة على أحكام القوانين الوضعية، وقد يستفيدون من هذه الدراسة فوائد أخرى تُعينهم على المزيد من التفقه في الشريعة، والاطمئنان إلى عدالتها.

ولو فرضنا أنه قد يوجد من بينهم من يقصد بتعلمها الحكم بها بدلاً من الشريعة الإسلامية ويستبيح ذلك، لم يجوز أن يحكم على الباقيين بحكمه؛ لأن الله سبحانه يقول: ﴿وَلَا تُزْرُ وَازِرَةٌ وَزَرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤] ويقول النبي ﷺ: «لا يجني جان إلا على نفسه»^(١).

وبما ذكرنا يتضح لفضيلتكم أن القدح في إمامة الطلبة المذكورين، والحكم بعدم صحة الصلاة خلفهم أمر لا تقره الشريعة، ولا يقره أهل العلم، وليس له أصل يرجع إليه، وأرجو أن يكون ما ذكرته مزيلاً لما وقع في نفس فضيلتكم من الشك في أمر الطلبة المذكورين في القسم الأول، أو تفسيقهم، أو تكفيرهم، أما القسم الثاني فإنه لا شك في فسقهم، وأما القسم الثالث فإنه لا شك في كفر أهله، وعدم صحة الصلاة خلفهم.

وأسأل الله بأسمائه الحسنی وصفاته العلی أن يمنحني وإياكم، وسائر إخواننا الفقه في دينه والثبات عليه، وأن يعيذنا جميعاً من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، ومن مضلات الفتن إنه سميع قريب، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



(١) أخرجه الترمذي (٢١٥٩)، وصححه العلامة الألباني في «صحيح وضعيف سنن الترمذي».

الرسالة السادسة يجب تحكيم الشرع في الخاطفين^(١)

(١) نشرت في مجلة التوحيد التي تصدر عن أنصار السنة المحمدية بمصر ص ٨-١٠ عام ١٣٩٣ هـ عندما كنت رئيساً للجامعة بالمدينة المنورة. انظر: «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» للعلامة ابن باز رَحِمَهُ اللهُ (١/٢٧٢-٢٧٦).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه.

□ أما بعد:

فمن المعلوم لدى كل من له أدنى بصيرة أن اختطاف الطائرات، وبني الإنسان من السفارات وغيرها، من الجرائم العظيمة العالمية، التي يترتب عليها من المفسد الكبيرة، والأضرار العظيمة، وإضاعة الأبرياء وإيذائهم ما لا يحصىه إلا الله.

كما أن من المعلوم أن هذه الجرائم لا يخص ضررها وشرها دولة دون دولة، ولا طائفة دون طائفة، بل يعم العالم كله.

ولا ريب أن ما كان من الجرائم بهذه المثابة، فإن الواجب على الحكومات والمسؤولين من العلماء، وغيرهم: أن يعنوا به غاية العناية، وأن يبذلوا الجهود الممكنة لحسم شره، والقضاء عليه، وقد أنزل الله كتابه الكريم تبياناً لكل شيء، وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين، وبعث نبيه محمداً ﷺ رحمة للعالمين، وحجة على العباد أجمعين، وأوجب على جميع الثقليين: الحكم بشريعته والتحاكم إليها، ورد ما تنازع فيه الناس إلى كتابه وسنة رسوله محمد ﷺ، كما قال ﷺ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (٦٥) [النساء: ٦٥]. وقال تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِیَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ (٥٠) [المائدة: ٥٠]. وقال ﷺ: ﴿يَأْتِيهَا

الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ
إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾ [النساء: ٥٩].

وقد أجمع العلماء رحمهم الله على أن الرد إلى الله هو الرد إلى كتابه الكريم،
وأن الرد إلى الرسول هو الرد إليه في حياته، وإلى سُنَّته الصحيحة بعد وفاته عليه
الصلاة والسلام.

وقال سبحانه: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكِّمُوهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠].

فهذه الآيات الكريمات وما جاء في معناها: كلها تدل على وجوب رد ما تنازع
فيه الناس إلى الله سبحانه، وإلى الرسول عليه الصلاة والسلام، وذلك هو الرد إلى
حكم الله ﷻ، والحذر مما خالفه في جميع الأمور، ومن أهم ذلك الأمور التي يعم
ضررها وشرها كالاختطاف.

فإن الواجب على الدولة التي يقع في يدها الخاطفون: أن تحكم فيهم شرع الله،
لما يترتب على جريمتهم الشنيعة من الحقوق لله، والحقوق لعباده، والأضرار
الكثيرة، والمفاسد العظيمة، وليس لذلك حلّ يقطع دابرها، ويحسم شرها إلا الحل،
الذي وضعه أحكم الحاكمين، وأرحم الراحمين، في كتابه الكريم، وبعث به أنصح
الخلق وأفضلهم، وأرحمهم سيد الأولين والآخرين، محمدًا عليه من ربه أفضل
الصلاة والتسليم، وهو الحل الذي يجب أن يفهمه الخاطفون والمخطوفون، ومن له
صلة بهم وغيرهم، وأن تشرح له صدورهم إن كانوا مؤمنين، فإن لم يكونوا مؤمنين
فقد أمر الله ﷻ نبيه ﷺ بتحكيم الشرع فيهم، كما في قوله سبحانه: ﴿وَأِنْ أَحْكَمْتُمْ بَيْنَهُمْ يَمَّا
أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٩]. وقوله ﷻ: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ

بِالْقِسْطِ ﴿[المائدة: ٤٢].

وبناء على ما ذكرنا، فإن الواجب على كل دولة يلجأ إليها الخاطفون: تكوين لجنة من علماء الشرع الإسلامي للنظر في القضية ودراستها من جوانبها، والحكم فيها بشرع الله.

وعلى هؤلاء العلماء أن يحكموا في القضية على ضوء الأدلة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وأن يستضيئوا في ذلك بما ذكره علماء الشرع عند آية المحاربة من سورة المائدة، وما ذكره العلماء في كل مذهب في: باب حكم قطاع الطريق، ثم يصدروا حكمهم معزّزاً بالأدلة الشرعية. وعلى الحكومة التي لجأ إليها الخاطفون تنفيذ الحكم الشرعي، طاعة لله، وتعظيماً لأمره، وتنفيذاً لشرعه، وحسماً لمادة هذه الجرائم العظيمة، ورغبة في تحقيق الأمن، ورحمة المخطوفين وإنصافهم.

أما القوانين التي وضعها الناس لذلك من غير استناد إلى كتاب الله ﷻ، وسنة رسوله ﷺ، فكلها من وضع البشر، ولا يجوز لأهل الإسلام التحاكم إليها، وليس بعضها أولى بالتحاكم إليه من بعض؛ لأنها كلها من حكم الجاهلية، ومن حكم الطاغوت الذي حذر الله منه، ونسب إلى المنافقين الرغبة في التحاكم إليه، كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا نُزِّلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾﴾ [النساء: ٦٠، ٦١].

فلا يجوز لأهل الإسلام أن يتشبهوا بأعداء الله المنافقين بالتحاكم إلى غير الله،

والصدود عن حكم الله ورسوله.

ولا يجوز أن يحتج بما وقع فيه أغلب المسلمين اليوم من التحاكم إلى القوانين الوضعية، فإن ذلك لا يبرره ولا يجعله جائزاً، بل هو من أنكر المنكرات، وإن وقع فيه الأكثرون، وليس وقوع الأكثر في أمر من الأمور دليلاً على جوازه، كما قال سبحانه: ﴿وَإِنْ تَطَّعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٦].

وكل حكم يخالف شرع الله فهو من حكم الجاهلية، قال سبحانه: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].

وأخبر سبحانه أن الحكم بغير ما أنزل الله كفر وظلم وفسق، فقال سبحانه في سورة المائدة: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]، ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧].

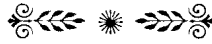
وهذه الآيات وما جاء في معناها، توجب على المسلمين: الحذر من الحكم بغير ما أنزل الله، والبراءة منه، والمبادرة إلى حكم الله ورسوله، وانشراح الصدر به، والتسليم له. وإذا كانت الحادثة يعم ضررها كالخطف، كان وجوب رد الحكم فيها إلى الله ورسوله أكد من غيرها، وأعظم في الوجوب؛ لأن الله سبحانه هو الحكيم الخبير، وهو أحكم الحاكمين، وأرحم الراحمين، وهو العالم بما يصلح عباده، ويدفع عنهم الضرر، ويحسم عنهم الفساد في حاضرهم ومستقبلهم، فوجب أن يردوا الحكم فيما تنازعوا فيه إلى كتاب الله، وسنة نبيه ﷺ؛ لأن فيهما الكفاية، والمقنع،

والحل لكل مشكل، والقضاء على كل شر لمن تمسك بهما واستقام عليهما، وحكم بهما وتحاكم إليهما كما سبق بيان ذلك في الآيات المحكمات.

ولعظم هذه الجريمة وخطورتها، رأيت أن من الواجب تحرير هذه الكلمة نصحا للأمة، وبراءة للذمة، وتذكيرا للعموم بهذا الواجب العظيم، وتعاونًا مع المسئولين على البر والتقوى.

والله المسئول أن يصلح أحوال المسلمين، ويهديهم صراطه المستقيم، ويوفق حكوماتهم للحكم بالشرعية الإسلامية، والتحاكم إليها، والتمسك بها في جميع الأمور، إنه جواد كريم.

وصلّى الله على عبده ورسوله، نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.



الفهرس

٣	مقدمة المعتنى
٥	الرسالة الأولى: الشريعة الإسلامية ومحاسنها وضرورة البشر إليها
٣٩	الرسالة الثانية: في ظل الشريعة يتحقق الأمن والحياة للمسلمين
٥٩	الرسالة الثالثة: وجوب تحكيم شرع الله ونبذ ما خالفه
٧٣	الرسالة الرابعة: نصيحة واجبة لتحكيم شرع الله المطهر
٧٩	الرسالة الخامسة: حكم من درس القوانين الوضعية أو تولى تدريسها
٨٩	الرسالة السادسة: يجب تحكيم الشرع في الخاطفين
٩٦	الفهرس

